الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان :

مسار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الاقتصاد الوطني.

– من اعداد الطالبتين:

بريكي ليلى

حسيني حكيمة.

– تحت اشراف الأستاذ:

طابوش مولود.

أعضاء لجنة المناقشة

أ./ مصباح بلقاسم: .....رئيسا

أ./طحطاح أحمد:... ..... مناقشا

أ./ طابوش مولود:.....مشرفا

السنة الجامعية : 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم.

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل:" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76

نثني ثناءا حسنا و أيضا وفاءا وتقديرا وإعترافا منا بالجميل، نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين بذلوا جهدا لمساعدتنا في مجال البحث العلمي، ونخص بالذكر المشرف على عملنا هذا، الأستاذ: طابوش مولود الذي كان صاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا و أفادنا بنصائحه القيمة، جزاه الله كل خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتشجيعاتهم طيلة فترة دراستنا، شكرا لكم.

كما نتوجه بالشكر و العرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	موجز جولات الجات	02
02	مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي	48
03	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال (2001–2004)	49
04	تطور الإنفاق الحكومي و النمو الإقتصادي للفترة 2001–2017	57
05	نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004–2017	59
06	تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2001–2018	61
07	تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية 2004–2012	62
08	تطور معدلات التصخم للفترة 2001–2018	63
09	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001–2017	66
10	تطور قيمة المديونية الخارجية للفترة 2001–2016	67

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	04

الفهـــــــــــــــرس:

شكر و تقدير ..... **I**

فهرس الجداول ..... **II**

فهرس الأشكال ..... **III**

الفهرس العام..... **IV–V**

مقدمة.....أ–ح

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المنظمة العالمية للتجارة..... **01**

تمهيد.....**01**

المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....**01**

المطلب الأول: النشأة و التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة.....**01**

المطلب الثاني:الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.....**04**

المبحث الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية و أهدافها.....**08**

المطلب الأول: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....**08**

المطلب الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية.....**10**

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية.....**11**

المطلـب الأول: التحـديات الداخليـة لمنظمـة التجـارة العالميـة.....**11**

المطلب الثاني:التحديات الخارجية لمنظمة التجارة العالمية.....**15**

الخلاصة..... .....**22**

الفصل الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....**23**

تمهيد:.....**23**

المبحث الأول: حتمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة **23**

المطلب الأول:وضعية الجزائر و ضرورة الانضمام **23**

المطلب الثاني:أسباب و دوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة ..... 25.
المبحث الثاني:خطوات و إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....27
المطلب الأول: شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة... 28
المطلب الثاني:مراحل تطور مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة.....29
المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....37
المطلب الأول :عوائق الانضمام الخاصة بالدول النامية:.....37
المطلب الثاني :العوائق المتعلقة بنوعية الاقتصاد الوطني.....38
الخلاصة.....44
الفصل الثالث :الأثار المحتملة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني.....
تمهيد..... 45
المبحث الأول : واقع الاقتصاد الجزائري.....46
المطلب الأول: وصف الاقتصاد الجزائري 46
المطلب الثاني : مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر 47
المبحث الثاني : تحليل تطور أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة م 2001–2017.....60
المطلب الأول: تحليل تطور أداء النمو الإقتصادي 60
المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001–2018 65

المطلب الثالث:تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2017 67

المطلب الرابع: مؤشرات التوازن الخارجي للفترة 2001-2017 69

المبحث الثالث: الإنعكاسات المحتملة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على مختلف القطاعات الاقتصادية.....73

المطلب الأول: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي و الزراعي 73

المطلب الثاني: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات 77

المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة على قطاع المحروقات.....83

الخلاصة.....88

الخاتمة.....89

قائمة المراجع 93-98

المقدمة:

لقد شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة في الساحة الاقتصادية الدولية لاسيما التجارية منها، فبعد إنشاء المؤسستين التوأم صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير المنبثقين عن مؤتمر "بروتنوودز"، أصبح العالم بحاجة إلى من ينظم العمليات التجارية العالمية، ومن ثم جاءت فكرة إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة سنة 1947، و التي نتج عن جولاتها إنشاء "المنضمة العالمية للتجارة"، حيث تعتبر أوسع نطاقا و أكثر إلزامية للدول الأعضاء و أكثر شمولية وتشرف على المواضيع المرتبطة بالتجارة.

و بمجرد ظهور المنظمة العالمية للتجارة سارعت مختلف الدول لتقديم طلبات الانضمام إليها خاصة الدول النامية، و التي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي و لم يبقى مفر لهذه الدول سوى الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتبني قواعده.

و لقد تبنت الجزائر العديد من المخططات التنموية كخطوة رئيسية لتكريس دور الدولة في الحياة الاقتصادية، في إطار النظام الاشتراكي الذي كانت تنتهجه،إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق النتائج الاقتصادية التي كانت تصبو إليها من خلال تطبيق هذه المخططات، مما أدى إلى انخفاض معدل الاستثمارات و تراجع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية واستمرار مشاكل التسيير البيروقراطي، واستفحال ظاهرة الرشوة و المركزية المفرطة في إدارة الاقتصاد الوطني، و بالتالي أصبح من الضروري على الجزائر أمام كل هذه المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة، التفكير بجدية في التغيير، الذي بدأت معالمه تتضح مع بداية التسعينات من خلال التوجه إلى تغيير طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج منذ الاستقلال، و حتمية الدخول إلى اقتصاد السوق، و من ثمة انتهاج سياسة تنموية متفتحة على الاقتصاد العالمي، و إعطاء فرصة أكبر للتعاون الدولي و الشراكة الأجنبية، و الإنعاش الاقتصادي، و لكن التحول الاقتصادي الجديد فرض على السلطات الجزائرية اتخاذ إصلاحات جديدة هدفها الارتقاءبالاقتصاد الوطني، و تقوية قدرته التنافسية و البحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة العالمية، خاصة بعد الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، و لايتم هذا إلا من خلال وضع بعض التصورات المتوقعة حول نتائج الانضمام، للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني، و إثراء الآثار الإيجابية برفع مستويات الكفاءة و القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، لاكتساب مزايا تنافسية في الأسواق المحلية خاصة على المدى القصير، و محاولة التعريف بالمنتوج المحلي في الأسواق العالمية في المدى الطويل.

أولا:. الإشكالية:

بناءا على ماسبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى التأثير المتوقع لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني ؟

و من هذا السؤال الجوهري تتفرع الأسئلة الفرعية التالية

1- ماهي مبادئ و أهداف منظمة التجارة العالمية وما هي أهم التحديات التي تواجهها ؟
2- ماهي دوافع الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة لعالمية وما هي إجراءات و خطوات الانضمام ؟
3- ماهي أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومة الجزائرية من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و ما هي مكاسب و عواقب انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

كإجابة مسبقة للإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

1- المنظمة العالمية للتجارة بأجهزتها الجديدة و وسائلها و تنظيماتها جاءت لتغطي النقص الذي كان في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، لأن طريقة تسييرها تسمح للدول الأعضاء بالدفاع عن حقوقها و مصالحها.

2-قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يدخل ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تسمح بمعالجة الإختلالات في القطاع الاقتصادي ،إذا تم تأهيله وفقا لمقتضيات الانضمام.

3- الآثار و الانعكاسات المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني قد تكون ايجابية على المدى الطويل، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد و تكييفها وفق مقتضيات الانضمام.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز بعض التحديات حول مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح على العالم الخارجي من جهة، و استمرار مفاوضات الانضمام المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارةمن جهة ثانية، و من هنا سنحاول وضع تصورات لأهم الآثار و الانعكاسات التي يمكن أن تمس الاقتصاد الجزائري، جراء الالتزام بأحكام واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

رابعا:أهداف الدراسة:

من بين أهم الأهداف المراد تحقيقها هي على النحو التالي:

-التعرف على المنظمة العالمية للتجارة و مبادؤها و أهم التحديات التي تواجهها.

– دراسة مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و أهم الدوافع و الأسباب و الصعوبات التي واجهت مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

– إبراز أهم الآثار والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

خامسا: دوافع الدراسة:

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب موضوعية تتمثل في تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،خاصة و أن الجزائر قاب قوسين أوأدنى من ضمان تأشيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

سادسا: حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة حدود الموضوع و على الفترة الزمنية التي تتم خلالها الدراسة .

بالنسبة للموضوع تقتصر دراستنا على أهم الآثار و الانعكاسات المحتملة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني.

أما على المستوى الزمني فقد شملت فترة الإصلاحات الاقتصادية من 1988 إلى غاية 2017.و وضع حدود للإشكالية المطروحة، و هذا بهدف الاقتراب من الموضوعية و الوصول إلى نتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها. و بناءا على ذلك سوف تتعدى الدراسة إلى مرحلة التوقعات بعد الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة في الأجل القصير و الأجل الطويل.

سابعا: منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية اقتضت طبيعة الدراسة و خصوصية الموضوع التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة و متناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة ، فقد تم الاعتماد على المنهج "الوصفي التحليلي" كإطار عام للوصف و التحليل في مناقشة فصول هذه الدراسة،بغية الإلمام بالمفاهيم و العناصر الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري و المنظمة العالمية للتجارة، و في جانب أخر ضمن هذه الدراسة تم استخدام المنهج "التاريخي" لاستعراض الخلفية التاريخية لقيام المنظمة العالمية للتجارة، و تطور الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى

محاولة استخدام المنهج "الاستقرائي" في صياغة التصورات المرتقبة حول الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني.

ثامنا: الدراسات السابقة:

1- دراسة" توايتية الطاهر" بعنوان "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي (2015)، حيث تناولت هذه الدراسة مكانة و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التطرق للخلفية النظرية للجات و المنظمة العالمية للتجارة و توسيع رقعة السوق الدولي ،و منه عولمة الاقتصاد، و ما هي اثار هذا الانفتاح خاصة على الدول النامية بصفة عامة ، و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بصفة خاصة، و ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة أنها تختلف عن دراستنا في كون الباحث ركز عل الآثار المتوقعة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ليس القطاع الاقتصادي ككل.

2- دراسة "بن عيسى شافية"بعنوان "أثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري"،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر(2011)، حيث تناولت هذه الدراسة الوضعية الحالية للمنظومة المصرفية الجزائرية و موقعها من التغيرات التي تفرضها عليها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، و التي بدأ تأثيرها يظهر على النظام المصرفي الجزائري حتى قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة أنها تختلف عن دراستنا في كون الباحثة لم تربط عملية الانضمام بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى تركيز الباحثة على الآثار المتوقعة على القطاع المصرفي فقط.

تاسعا: هيكل الدراسة:

انطلاقا من المبررات السابقة ومن أجل المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، جاءت الدراسة في مقدمة و ثلاثة فصول بالإضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها و كذا الاقتراحات.

و قد اشتمل الفصل الأول على مفاهيم عامة حول المنظمة العالمية للتجارة، و الذي ضم ثلاث مباحث ، و قد تم في المبحث الأول التطرق إلى ماهية المنظمة،و فيه تعرضنا إلى نشأة المنظمة و التعريف بها و الأجهزة الرئيسية، المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مبادئ المنظمة و أهدافها، أما المبحث الأخير فقد عرضنا فية التحديات الداخلية و الخارجية للمنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثاني اشتمل على مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،و الذي ضم ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى وضعية الجزائر في عهد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية،و من ثم مكانة الجزائر من الاتفاقية بعد عقد جولة الأوروغواي، ومن ثم ضرورة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وبعدها عرضنا أسباب و دوافع الانضمام، أما المبحث الثاني بعنوان خطوات و إجراءات الانضمام، عرضنا فيه شروط الانضمام و مراحل تطور المفاوضات الجزائرية من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و في المبحث الثالث تطرقنا إلى صعوبات و عوائق الانضمام.

الفصل الثالث اشتمل هو الأخر على ثلاث مباحث و كان بعنوان الآثار و الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، و قد عرضنا في المبحث الأول واقع الاقتصاد الجزائري و مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، أما في المبحث الثاني قدمنا دراسة تحليلية لتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، من تحليل تطور النمو الاقتصادي ثم تطور معدلات البطالة ثم معدلات التضخم و أخيرا تحليل مؤشرات التوازن الخارجي، إما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى الانعكاسات المحتملة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على مختلف القطاعات، بدأنا بالقطاع الزراعي و أهم الانعكاسات السلبية و الإيجابية ، ثم القطاع الصناعي، ثم قطاع الخدمات و خصصنا الدراسة على الآثار السلبية و الايجابية على القطاع المصرفي و الملكية الفكرية و قطاع الجمارك، و أخيرا تعرضنا إلى الانعكاسات السلبية و الايجابية المحتملة على قطاع المحروقات.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

إن هذا العمل لا يخلو من بعض الصعوبات التي واجهتنا عند دراستنا لهذا الموضوع، تمثلت في صعوبة الحصول على المعطيات و الإحصائيات ذات الصبغة الرسمية، و المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية، و التي تغطي كامل الفترة المدروسة، ضف إلى ذلك غياب شبه تام للمعلومات حول فحوى المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، و التي تعتبر سرية نوعا ما و غير قابلة للنشر.

تمهيد

انطلاقا من الوضعية التي آلت إليها الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات المتميزة بعدم الاستقرار، و زيادة النزاعات بين مختلف أطرافها، تم الاتفاق على إنشاء منظمة دولية، لتحل محل هذه الاتفاقية لتتولى مهمة تنظيم شؤون التجارة الدولية.

لذلك قد جاءت المنظمة العالمية للتجارة "omc"، لتغطي النقص الذي تميزت به اتفاقية الجات، خاصة في مجال تسوية النزاعات، حيث ترتكز هذه المنظمة على أجهزة و آليات تختص في تسوية النزاعات.

و بسبب المهام الموكلة لهذه المنظمة و الأهداف المسطرة لها فإنها تسهر على تطبيق عدة اتفاقيات، تخص السلع و الخدمات بمختلف أنواعها، و هو الشيء الذي لم يكن في عهد الاتفاقية السابقة (الجات).

و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية و أهدافها.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة.

يعتبر نهاية القرن العشرين "20" منعطفا تاريخيا تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية، بعد تحولات عديدة امتدت من عام 1947 إلى عام 1994 ، عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية كان آخرها جولة الأورغواي التي دامت ثماني سنوات، و أثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول : النشأة و التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة.

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدئ عمل الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

أولا : لمحة تاريخية .

بدأت مفاوضات الدول لتنظيم العلاقات التجارية في السنوات 1946-1947 تحت رعاية المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة و ظلت مسودة ميثاق منظمة التجارة العالمية قيد المناقشة و التعديل حتى مارس 1948 ، عندما انفض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التشغيل عن ميثاق (هافانا) الذي ظل مجرد مشروع، لعدم تصديق نصف الدول الموقعة عليه و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت التصديق عليه رغم أنها كانت من الدول التي نادت بعقد الميثاق و دعت إليه.

و كان من نتيجة هذه المفاوضات أن تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (الغات) بتاريخ 31 أكتوبر 1947 بين 23 دولة و وضعت موضع التنفيذ اعتبارا من أول يناير1948.[1]

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة omc إلى حيز الوجود بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأورجواي، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان 2005 ، ص: 46.

الجدول رقم 01: موجز جولات الجات .

عدد الدول	الموضوعات	مكان الانعقاد	السنة
23	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى، و خاصة بين الدول الصناعية.	جنيف.	.1947
13	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى، و خاصة بين الدول الصناعية.	أنيسي.	.1949
38	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى، و خاصة بين الدول الصناعية.	توركي.	.1951
26	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى، و خاصة بين الدول الصناعية.	جنيف.	.1956
26	التعريفات الجمركية و الإجراءات الحدودية الأخرى، و خاصة بين الدول الصناعية.	ديلون .	.1961-1960
62	التعريفات الجمركية و إجراءات مكافحة الإغراق.	كينيدي.	.1967-1964
102	التعريفات الجمركية و التدابير الغير جمركية، واتفاقات نطاق العمل.	طوكيو.	.1979-1973
123	التعريفات الجمركية، و التدابير الغير جمركية، و القواعد و الخدمات و الملكية الفكرية و تسوية المنازعات و المنسوجات الزراعة و إنشاء المنظمة.....الخ.	أورجواي.	.1994-1976

المصدر: بدوي محمد ابراهيم، أثر العولمة و منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية،القاهرة، (دار الفكر العربي) 2011 ، ص:20.

*** نتائج جولة الأورغواي:**

1- قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات و تضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية للدول الأعضاء.

2- إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية و إقامة آلية (نظام) لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية بما يحقق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.

3- تحسين و دعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعوقة للتجارة.

4- إضافة المزيد من التفصيل و الوضوح و الإحكام في القواعد و الإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية أو الاتفاقيات الرئيسية .

5- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز الغير جمركية عليها.

6- التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية.

7- ألزمت نتائج جولة الأورغواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي و الفني إلى الدول النامية.

8- إعطاء الفرصة للدول النامية و الأقل نموا للمزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد.

ثانيا : تعريف المنظمة العالمية للتجارة « Omc « l'organisation mondial du commerce.

1- هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات omc التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، و العقود التي على أساسها تبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات، المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم.[1]

2- إن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر المنظمة الوحيدة في العالم المتخصصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول.و هي منظمة لها شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها، و تشكل منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف،[2] و تمثل الإطار التنظيمي و المؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي.[3]

3- من خلال هذه التعاريف يتضح أن م.ع.ت : هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين، حيث أنه يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين، و عادة ماتصدر القرارات باتفاق الأراء.[4]

أي أن هذه المنظمة لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، و ليس للمفوضين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، فلا يشارك في نشاطاتها و قراراته إلا حكومات الأعضاء.و القرارات في هذه المنظمة تتم

[1] Organisation mondial du commerce, division de l'information et des relations avec les médias ,2 eme édition, genéve, suisse ,2001,p :04.

[2] سمير صارم، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، ط1 ، سوريا 2000 ، ص: 25.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، الجات و آليات المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003 ، ص: 176.

[4] البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرية السعودية 1997 ، ص: 08.

بمشاركة جميع الأعضاء، و بما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها.

المطلب الثاني: الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.

يقصد بأجهزة منظمة التجارة العالمية، المؤسسات التي تتبع المنظمة و التي تضطلع بمسؤولية تحقيق أهدافها.و تضم منظمة التجارة العالمية العديد من الأجهزة التابعة لها و التي أطلق عليها " هيكل المنظمة" و هي:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

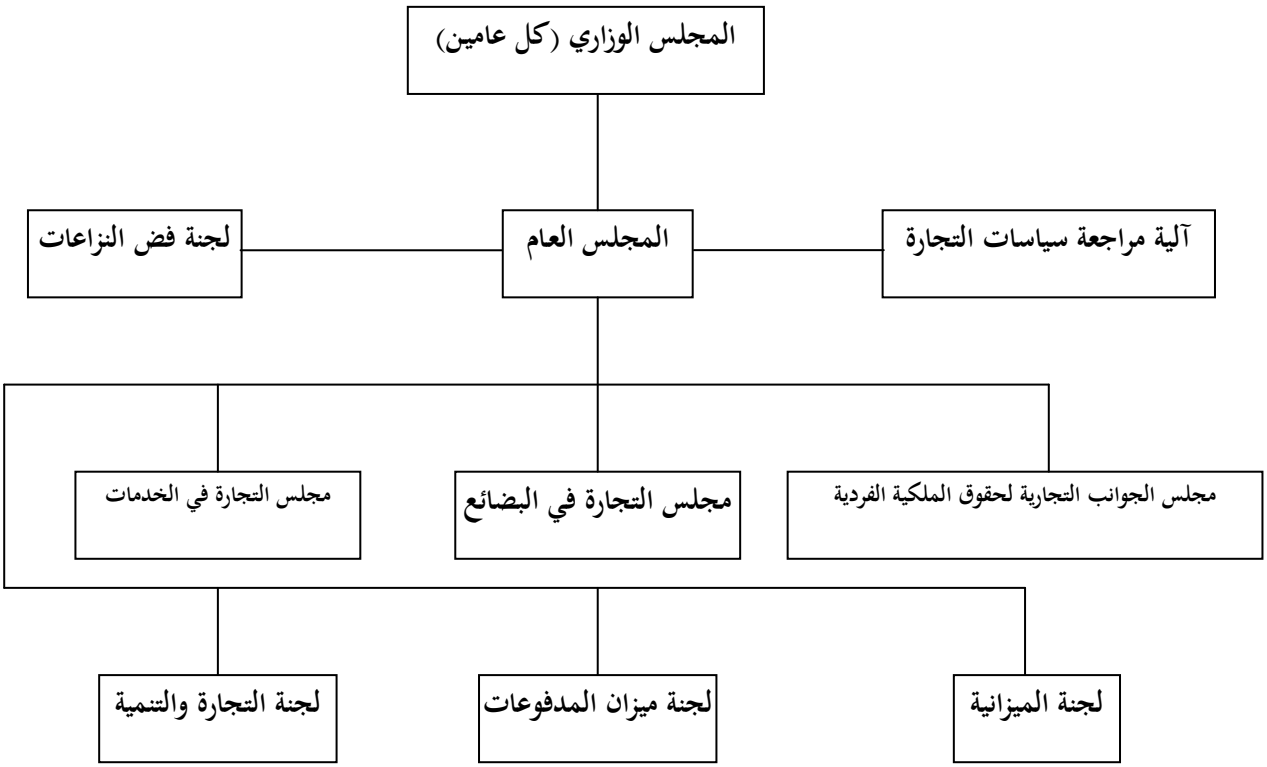

المصدر:محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2006 ، ص:36.

أوّلا: الجمعية العامة:

الجمعية العامة هيئة تضم الدول الأعضاء جميعها، فقد يطلق عليها الجمعية العمومية أو المؤتمر العام أو المجلس الوزاري وتضم الجمعية العامة مايلي:

1- **المؤتمر الوزاري:** ويطلق على الجمعية العامة في منظمة التجارة العالمية " المؤتمر الوزاري" وهو أعلى هيئة في منظمة التجارة العالمية. ويتألف المؤتمر الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء جميعهم في منظمة التجارة العالمية

ويجتمع مرّة كل سنتين على الأقل. وحددت المادة الرابعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية اختصاصات المؤتمر الوزاري وهي:[1]

- القيام بمهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض.

- سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل.

- تعيين المدير العام لأمانة المنظمة.

- تفسير اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف.

- تعديل اتفاقية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

- قبول الأعضاء الجدد في منظمة التجارة العالمية.

ومن المؤتمرات التي عقدها مايلي:

أ- المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام 1996.

ب- المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا 1998 .

ت- المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة 1999.

ث- المؤتمر الوزاري الرابع في قطر 2001.

2- المجلس العام: [2]

يتألف المجلس العام من ممثلي الدول الأعضاء جميعهم في منظمة التجارة العالمية ويجتمع في أي وقت يتطلب ذلك. ويأتي المجلس العام في المرتبة الثانية بعد المجلس الوزاري ويختص المجلس العام فيما يلي:

1- القيام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته .

[1] هيكل منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة 2017 ، أطلع عليه بتاريخ :2019/04/10، على الموقع https://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors .

[2] منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية، نيويورك و جنيف 2003 ، ص: 15.

2- القيام بالأعمال الموكلة إليه بموجب اتفاقية المنظمة.

3- وضع القواعد والإجراءات الخاصة بسير أعماله.

4- إقرار القواعد الخاصة بإجراءات اللجان التي ينشئها المجلس الوزاري.

5- القيام بمهام جهاز مراجعة السياسة التجارية.

3- جهاز تسوية المنازعات:

يضم جهاز تسوية المنازعات ممثلي الدول الأعضاء جميعهم وهو بمثابة جمعية عامة.

وللجهاز أن يعين رئيسا له ويضع القواعد الخاصة بالإجراءات التي يتبعها. وعندما ينعقد المجلس لتسوية المنازعات فإنه ينعقد بهذه الصفة ولا ينعقد بصفة المجلس العام وإن كان يضم أعضاء المجلس العام جميعهم.

4- جهاز مراجعة السياسة التجارية:[1]

يتكون جهاز مراجعة السياسة التجارية من جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويضم جميع أعضاء المجلس العام. وله أن يعين لنفسه رئيسا وأن يضع القواعد الخاصة بإجراءاته. ولهذه المجالس أن تنشئ أجهزة فرعية عند الضرورة، ولكل من هذه الأجهزة الفرعية أن تضع قواعد خاصة لسير عملها وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام الذي يتولى الإشراف عليها.

5- مجلس شؤون التجارة في السلع:

يتألف هذا المجلس من الدول الأعضاء جميعها في المنظمة ويشرف على سير الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المنعقدة بين أعضاء المنظمة.

6- مجلس شؤون التجارة في الخدمات:

يتألف هذا المجلس من جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويشرف على تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بالتجار في الخدمات الواردة في الملحق الأول من اتفاقية المنظمة والتي يطلق عليها اسم "اتفاقية الخدمات".

7- **مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة:**

ويتألف هذا المجلس من جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويشرف على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية.

[1] عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية و الإقليمية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الإعلان، بنغازي 1999 ، ص: 81.

وتخضع قرارات المجالس المذكورة لموافقة المجلس العام. ولها حق إنشاء اللجان الخاصة بها لتسيير أعمالها ويتولى الإشراف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بها والملحقة باتفاقية منظمة التجارة العالمية. وتضع قواعد إجراءاتها.

ثانيا: اللجان الفنية:[1]

تتبع المنظمة الدولية لجان فنية متخصصة تعمل تحت إشراف الأمين العام للمنظمة. وقد يكون عمل هذه اللجان قانونيا أو قضائيا أو سياسيا أو اقتصاديا.

وتقوم هذه اللجان بمهام تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بالتجارة الدولية. وترفع تقاريرها إلى المدير العام للمنظمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وتكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة للدول الأعضاء جميعها. وهذه اللجان هي:

1- لجنة التجارة والتنمية.

2- لجنة قيود ميزان المدفوعات.

3- لجنة الميزانية والمالية والإدارة وتقترح هذه اللجنة على المجلس العام أنظمة مالية تتضمن أحكاما تحدد:

أ- جدول الإسهامات المتضمن توزيع مصروفات المنظمة على أعضائها.

ب- الإجراءات التي تتخذ بشأن الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد إسهاماتهم.

4- إنشاء أية لجان إضافية لأداء ما يراه المجلس مناسبا.

المبحث الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية وأهدافها:

نظرا لأهمية منظمة التجارة العالمية ودورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية، فمن الضروري الإثارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها وأهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها.

المطلب الأوّل: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها: [1]

[1] عقعاق نادية، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2015/2014 ، ص: 36.

1- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** أي عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدول الأخرى حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في طريق المنافسة باستثناء الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة وكذلك ما تفرضه للدول النامية لحماية صناعتها الناشئة.

2- **مبدأ المعاملة الوطنية:** أي عدم التمييز بين المنتجات المحلية وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين.

3- **مبدأ الشفافية:** ويقصد به توفير المعلومات لجميع أعضاء المنظمة وإبلاغهم بأي تعديل يطرأ على هذه السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالتصدير أو الاستيراد من طرف أي عضو في المنظمة.

4- **مبدأ التجارة العالمية:** ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة.

5- **مبدأ إنشاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية:** أي إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات.

6- **مبدأ التشاور والتفاوض:** حيث تدعو المنظمة العالمية للتجارة كل أعضائها إلى التشاور والتفاوض وحل جميع النزاعات حول السياسات التجارية بالتفاوض.

7- **تسيير الاقتصاد العالمي:** ويقصد بتسيير الاقتصاد الدولي أن تكون منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسس المشترك لسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتطبيق الاتفاقيات المعقودة في نطاق المنظمة والقواعد القانونية الخاصة بها، وإذا كان عمل المنظمة يقتصر على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فإن آثار هذا التنظيم يؤثر بالتأكيد على اقتصاد الدول الأخرى غير الأعضاء في المنظمة بصورة عامة.

والسيطرة على التجارة الدولية تعني السيطرة على الاقتصاد الدولي وهذا ما يتطلب رصد حركة تجارة السلع والخدمات بين الدول وتحديد عوامل الإنتاج والاستهلاك واستغلال الموارد الأولية ومراقبة القوانين المطبقة في كلّ دولة بما يتفق مع أهداف المنظمة.[2]

8- **تنفيذ الاتفاقيات الدولية:** تعمل المنظمات الدولية على تنفيذ اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات الملحقة بها.

والاتفاقيات التي تعقد في إطار منظمة التجارة العالمية على نوعين: الأولى اتفاقية مراكش الخاصة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات الأولى 1947، اتفاقية الجات الثانية 1994، حيث أن مثل هذه الاتفاقيات يقوم عليها عمل المنظمة وتشرف عليها.

---

[1] يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2010 ، ص 25.

[2] سليمان ناصر، مقال التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث العدد 2002/01 ، ص،ص: 83-84 .

والثانية بالنسبة للاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تعقد بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي يكون الانضمام إليها اختياريا فإن تطبيقها يكون تحت إشراف المنظمة أيضا. ومنها:

1- اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية.

2- اتفاقية التجارة في السلع الصناعية.

3- اتفاقية التقييم الجمركي.

4- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

5- اتفاقية مواجهة سياسات الإغراق.....الخ

9-تسوية المنازعات التجارية الدولية:

تعمل المنظمات الدولية على تسوية المنازعات الناشئة بين الدول الأعضاء في المنظمة وتنشأ لهذا الغرض لجان وساطة ومساع حميدة ولجان توفيق لتسوية المنازعات السياسية كما تنشئ بعض المنظمات الدولية محاكم خاصة أو لجان تحقيق لتسوية المنازعات القانونية.

وقبل هذا يطلب من الدول اللجوء إلى المفاوضات لتسوية المنازعات الناشئة بينها.

وتتبع المنظمات الدولية وسائل تقليدية لتسوية المنازعات الناشئة بين الدول الأعضاء ومن هذه الوسائل ما يطلق عليها الوسائل "الدبلوماسية" أو "السياسية" وهي المفاوضات المباشرة.

10- مكافحة سياسة الإغراق:

لا يقصد بسياسة الإغراق أنها حالة إغراق أسواق دولة بكمية كبيرة من السلع والخدمات، بل يقصد بها حالة تصدير البضائع الرخيصة التكلفة إلى أسواق ترتفع فيها تكاليف السلع والخدمات بشكل كبير ويكون رواج تلك السلع أكثر من رواج السلع المصنعة محليا، مما يلحق ضررا كبيرا في الصناعة الوطنية في الخدمات والسلع المماثلة.

وتعود أسباب انخفاض هذه السلع إلى انخفاض الأيدي العاملة في هذه الدول وعدم التزامها بشروط العمل الدولية. إذ تلجأ العديد من الدول وخاصة دول جنوب شرق آسيا إلى استخدام أيدي عاملة رخيصة دون أن توفر لهم مستلزمات العمل الضروري أو تستخدم الأطفال والنساء الحوامل بأجور رخيصة ولا تتحمل الشركات الضمان الصحي والسكن والتعليم وغيرها.

وتقوم المنظمة العالمية للتجارة بمكافحة سياسة الإغراق كما يلي:

1- تشكل لجنة في منظمة التجارة العالمية تكون مهمتها ممارسة مقاومة الإغراق تتألف من ممثلين لكافة الدول الأعضاء. ويجوز للجنة أن تشكل لجانا خاصة لمساعدتها.

2- إجراء التحقيق حول السلع التي تتضمن حالة الإغراق بشرط ألا تستغرق التحقيقات أكثر من سنة.

3- تقوم سلطات الدولة الموردة لهذه السلع بفرض رسوم جمركية إضافية عليها بما يتناسب ونسبة الانخفاض في سعرها عن السائد في السوق المحلي.

4- تطبيق اللوائح الدولية المتعلقة بالعمل والسلامة الصحية وعدم تشغيل الأطفال والحوامل، مما يترتب عليه زيادة أجور العمل وبموجبه ترتفع تكلفة السلع المنتجة.

المطلب الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة والاستمرار في نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج والإتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم.[1]

ومن أهم هذه الأهداف: [2]

1- إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام: بحيث يضمن كل المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.

2- الثقة والضمان: أن يعرف المنتجون والمستهلكون أنه يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها.

3- العمل على رفع مستوى المعيشة والارتقاء بمستويات الدخل القومي للدولة المتعاقدة.

4- تخفيض الحواجز الجمركية وإزالتها وغيرها من العوائق التي تعرقل حركة التجارة وفتح الأسواق أمام المنافسة.

5- تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية وسهولة وصولها إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.

[1] بن عيسى شافية، آثار و تحديات الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 2011/2010 ، ص: 27.

[2] https://www.marefa.orgمنظمة التجارة العالمية، أطلع عليه: 2019/05/15.

6- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وانتهاج أسلوب المفاوضات لتسوية المشكلات الناجمة عنها.

وهناك أهداف أخرى:[1]

1- تحرير التجارة الدولية وذلك من خلال وضع آليات تضمن العدالة والانفتاح بين الدول.

2- العمل على حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء ومتابعتها.

3- تمكين الدول النامية من الانخراط في الاقتصاد العالمي.

5- التوقف عن تقديم الدعم لكل السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج من طرف كل أعضاء المنظمة.

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تساندها الدول الأوربية و الصناعية الكبرى و الدول الأخرى، فهي تعمل على إنجاح منظمة التجارة العالمية بكل الوسائل، إلا أن هذه المنظمة تعاني من تحديات عديدة، منها ما هو داخل المنظمة و يتعلق بالمنافسات الدولية المحتدمة بين العديد من الدول الصناعية الكبرى و التي تحاول أن تنسق العمل فيما بينها مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و بين هذه الدول و الدول النامية و منظمة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" التي تتعرض لأخطار حرية التجارة العالمية.

كما تواجه منظمة التجارة العالمية تحديات خارجية كالتحدي الديني و الشعبي و الإرهاب الدولي وأنصار البيئة و تباين الثقافات بين الشعوب التي ترفض هيمنة المنظمة و أسلوب عملها، و هناك العديد من المنظمات الإسلامية و القومية و الإنسانية تعارض أهداف منظمة التجارة العالمية و تحاول الوقوف ضدها.

المطلب الأول : التحديات الداخلية لمنظمة التجارة العالمية.

تعاني منظمة التجارة العالمية من صراع داخلي بين أعضائها أكثر من أية منظمة دولية أخرى، إذ تتنافس الدول الصناعية الكبرى فيما بينها للسيطرة على الأسواق العالمية لترويج بضاعتها و خدماتها و الحصول على المواد الأولية و الأيدي

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2008 ، ص،ص: 142-143.

العاملة، كما تعاني المنظمة أيضا من صراع بين الكتل الدولية المعروفة بدول الشمال و دول الجنوب أو بين الدول المتقدمة و الدول النامية.[1]

أولا : تحدي أعضاء منظمة التجارة العالمية.

إذا كانت الدول المتقدمة التي تملك الصناعات المتقدمة في العالم تتفهم موقعها و حماية مصالح،ها و عدم التضارب فيما بينها، و تحاول حل مشاكلها بشكل يحقق حماية مصالحها و إيجاد قاسم مشترك تعمل على تطويره فإن ذلك لا يعني أنها لا تعاني من خلاف. و يمكن القول أن الصراع بين الدول المتقدمة هو صراع بين عقلاء يفهمون كيف يحمون مصالحهم و أن التصادم فيما بينهم يعني القضاء عليهم جميعا. لهذا يحاولون بشتى الوسائل تسوية المشاكل فيما بينهم.

و إذا كان الصراع بين الكتل الدولية داخل منظمة التجارة العالمية يخرج برأي واحد لكل كتلة فإن الكتلة الواحدة تعاني من صراعات داخلية متعددة.فالكتلة الأمريكية تعاني من صراعات بين الدول المنضوية تحتها، و الكتلة الأوروبية تعاني من صراع بين الدول الأوروبية نفسها و كذلك كتلة دول آسيان العشرة و الدول النامية.[2]

ثانيا : تحدي الدول الصناعية الكبرى.

على الرغم من أن الصراع بين الدول الصناعية الكبرى يحل بطريقة التفاوض فيما بينها و لا يظهر بصورة علنية، إلا أن هذا الصراع أخذ أبعادا حادة و بشكل علني، و ذلك عندما قامت الولايات المتحدة بفرض ضرائب على الحديد و الصلب الأووربي و الياباني، تقدمت الدول الأوروبية بشكوى ضد الولايات المتحدة لمخالفتها الاتفاقيات المعقودة في ظل منظمة التجارة العالمية. وفي تشرين الثاني من عام 2003 أصدرت منظمة التجارة العالمية قرار يقضي بإدانة الو لايات المتحدة لقرارها بفرض ضرائب على الحديد و الصلب.

وقد أعلنت الولايات المتحدة رفضها تطبيق قرار منظمة التجارة العالمية.

و في العشرين من تشرين الثاني أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستفرض ضرائب على المستوردات من مادة النسيج من الصين. وفي المقابل أعلنت الصين بأنها ستفرض الضرائب على المنسوجات الأمريكية.

و يأخذ هذا الصراع أبعادا يوما بعد آخر بين الدول الصناعية الكبرى.و هذا الصراع في الحقيقة يكون لصالح الدول النامية.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص : 95.

[2] نبيل حشاد ، الجات و منظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، مكتبة الأسرة ، القاهرة 2001 ، ص:20.

ثالثا : تحدي الدول النامية.

تميز العالم مع بداية القرن الحادي و العشرين بحالة من الانقسام لم يسبق لها مثيل، إذ وصل الفارق بين مستوى معيشة دول الشمال و دول الجنوب إلى أعلى مستوياته، و بدت الفجوة التي تفصل بين الشمال و دول الجنوب أوسع مما كانت عليه في أي وقت مضى، و وصلت المعارضة و الخلافات بين حكومات دول الشمال و حكومات دول الجنوب إلى درجة المواجهة.

هكذا تبدو العلاقات بين الشمال و الجنوب قبل 30 يوما من انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عاصمة قطر عام 2001.[1]

و تتحمل الدول المصنعة على مدى السنين الماضية، و بشكل معتمد على إضاعة الفرص التي تلت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الصراع بين الشرق و الغرب و التي مثلت فرصة سانحة من أجل إنشاء نظام عالمي مبني على العدل و المساواة.

فبدلا من العمل على بناء نظام عالمي يرتكز على التضامن واحترام الحقوق، عمد المعسكر المنتصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي إلى فرض نظام تجاري عالمي مبني على أسس غربية قاد إلى توقيع اتفاقية مراكش عام 1994 كأحد توابع اتفاقية الأوروجواي.

إن اتفاقية مراكش تتميز بعدم التوازن و بدرجة عالية من الإجحاف بحق الدول النامية، إذ أعفت الدول الغنية من العديد من الشروط و الالتزامات التي فرضتها على الدول الأخرى.و تمثل الاتفاقية آلية عمل لخدمة الدول الغنية و الشركات العابرة للحدود و العابرة للقارات.

إن حرية التجارة العالمية ترتبط في أذهان الكثير من الناس بالتقدم و الرقي و الانفتاح الاقتصادي، لهذا فإن بعض الدول النامية سارعت إلى فتح أسواقها أمام الاقتصاد الدولي ومع أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تشمل الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية إلا أن الجانب الاقتصادي هو أبرز مظاهرها.[2]

[1] www.oxfam.org رؤول مارك جونار ، وثيقة urfig، تحليل خاص بمنظمة التجارة العالمية، أكتوبر 2001 ، أطلع عليه :2019/05/30 .

[2] حوسية فرناندير، مقابلة نظمتها مجلة الإصلاح الاقتصادي الأمريكية، غرفة التجارة الأمريكية أطلع عليه: 2019/06/10.على الموقع: http://www.cip.org.

إن المدافعين بحسن النية عن حرية التجارة العالمية كانوا يراهنون على أنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي، و بالتالي تخف ظاهرة الفقر التي يعاني منها العديد من دول العالم، لكن الحقائق و الأرقام تضعنا في مواجهة واقع مختلف، ففي الوقت الذي ازداد معدل دخل الفرد فقد صاحب هذه الزيادة اتساع في الهوة الشاسعة بين مستوى الدخل في الدول الغنية و الدول الفقيرة، و على الرغم من كل ما بشر به أنصار العولمة من فوائد إلا أن الأرقام تكشف عن واقع مؤلم، فماال دخل أكثر من ملياري إنسان لا يزيد على 60 دولار في الشهر، و هذا يعني أن خطر الفقر مازال يطل على دول كثيرة في العالم.

رابعا : تحدي رابطة دول آسيان.

تقع مجموعة دول آسيان في الجنوب الشرقي من قارة آسيا، و على الرغم من أن هذه الدول تختلف في تكوين مجتمعاتها واقتصادياتها و أديانها و لغاتها إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية محددة.و بعد استقلال هذه الدول حاولت التقارب فيما بينها لتنسيق جهودها أمام المخاطر الاقتصادية و السياسية التي تواجهها، فعقدت مجموعة من اللقاءات و الاجتماعات بينها، و تم اعلان رابطة مجموعة آسيان بموجب اعلان آسيان-بانكوك 1976 ، وهو الإعلان التأسيسي للمنظمة، و المتضمن الأهداف و الوسائل الرئيسية للرابطة، و أصبح بمثابة العهد الدائم بين الدول الأعضاء.و تضم رابطة دول جنوب شرق آسيا عشر دول زائد إكس (+ X) و هي كل من : الفلبين، لاوس، أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلندا، فيتنام، كمبوديا، بورما، و سلطنة بروناي، و يقصد بالزائد إكس كل من اليابان، الصين، و كوريا الجنوبية.[1]

أصبحت رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (آسيان) واحدة من الكتل الإقتصادية و التجارية المؤثرة في العالم، و خلال العقدين الماضيين حققت الدول الخمس المؤسسة للرابطة نموا اقتصاديا باهرا و صف بالمعجزة، و أبرز ما يميز دول الآسيان عن الاقتصاديات النامية الآتي:

1- النمو السريع في المنتجات الزراعية.

2- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.

3- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي و البشري.

4- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنوعة.

[1] محمد شريف بشير، قمة آسيان، كيان واحد لعشر دول عام 2020 ، تاريخ الإصدار 1995/05/12 .

5- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول، وانخفاض معدلات الفقر.

6- زيادة نسبة المدخرات المحلية و الاستثمارات.

إن ظهور دول رابطة آسيان يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه حرية التجارة العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و على الرغم من فرض العديد من القيود على هذه الدول و ما أصابها من أزمة مالية حادة عام 1997 إلا أنها المرشحة الكبيرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنتها الاقتصادية على العالم. و أن منتجاتها و تجارتها غزت دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى نظرا لرخص سلعها و خدماتها قياسا إلى سلع و خدمات الدول الصناعية الكبرى.[1]

على الرغم من التباين الاقتصادي و الإجتماعي و الديني و اللغوي بين مجموعة رابطة آسيان إلا أنها تمكنت من أن تتخطى هذه العقبات و تتفق فيما بينها على أن تبقى على قيد الحياة في عالم تقوده الولايات المتحدة و تتحكم به. وتمكنت الرابطة من أن تفرض نفسها على الواقع و أن تغزو منتجاتها و خدماتها العالم كله، و كنا نتمنى أن تكون جامعة الدول العربية مماثلة لهذه الرابطة على الرغم من أن التناقضات الموجودة بين دول رابطة آسيان غير موجودة في دول جامعة الدول العربية.

المطلب الثاني : التحديات الخارجية لمنظمة التجارة العالمية.

التحديات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية لا تقتصر على التحديات الداخلية بل هناك تحديات كبيرة خارجية تهددها لا تقل أهمية على التحديات الداخلية. فحرية التجارة العالمية تقوم على أساس إزالة الحواجز التي تعيق انتقال رؤوس الأموال و الأشخاص بين الدول و تدعو إلى توحيد الثقافات و الاتجاهات الدينية و الثقافية و الاجتماعية و تطبيق آلية السوق.

و تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي و المنازعات التي تهدد العالم بحروب مدمرة إنما تنطلق من التناقضات الموجودة بين الدول. وهذه التناقضات هي الاختلاف في الدين و القومية و الثقافة. و أن توحيد العالم يتطلب القضاء على هذه التناقضات و توحيده، و هذا ما يسمى "الأمركة" أي تعميم الواقع الأمريكي على شعوب العالم.

[1] قرار وزراء خارجية دول آسيان في 30 نوفمبر 1999.

و لما كان كل مجتمع يحاول التمسك بتراثه و خصوصيته و يرفض التنازل عن دينه و قوميته و ثقافته و خاصة المجتمعات الإسلامية فإن هذا التمسك يعد تحديا لحرية التجارة العالمية. كما أن ظاهرة الإرهاب أصبحت تحديا لحرية التجارة العالمية.

و بناءا على ذلك سنتناول التحدي الإسلامي و الشعبي العالمي و التمسك بالهوية القومية و الثقافية و الإرهاب الدولي في الفروع التالية:

أولا : التحدي الإسلامي .[1]

لا يزال الجدل قائما بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول حرية التجارة العالمية وأثرها في الدول الإسلامية. **التيار الأول** يرى أن حرية التجارة العالمية أمر جيد و مفيد على وجه العموم ، ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع و من تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر و منح ملايين البشر حياة أفضل. على الرغم من أن حرية التجارة العالمية ستؤدي حتما إلى خسارة الأقطار الإسلامية لبعض سيادتها في توجيه اقتصادياتها كما تريد. أما **التيار الثاني** فيرى أن حرية التجارة العالمية أمر واقع و نتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج الرأسمالية و التقدم العلمي و التقني، و تقود إلى مزيد من التشابك و الإندماج بين الاقتصاديات المختلفة إلا أن حرية التجارة العالمية بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة و جدية أهمها أن مكاسبها تطال عددا قليلا من الدول عدد سكانها لا يتجاوز 20٪ من إجمالي سكان العالم . في حين أن سلبياتها تطال معظم الدول النامية و تؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية و تعيق عملية التنمية فيها. و يتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث و بعض القوى اليسارية و الاشتراكية في الدول الرأسمالية. أما **التيار الثالث** فيرى أن حرية التجارة العالمية هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي، لأنها تسعى إلى تعويض اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية، و ذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسية إلى الدول النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، فالرأسمالية عن طريق حرية التجارة العالمية تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى دول العالم الثالث. و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة غنى الأغنياء و فقر الفقراء. و يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية التي تعاني من الفقر و سوء التغذية و البطالة و الأمراض المنتشرة و النهب المستمر لخيراتها عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات و التبادل التجاري الغير متكافئ. يحدد الرأي الثالث موقف الإسلام من حرية التجارة العالمية بما يلي :

[1] غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس ، ص: 31.

1- إن حرية التجارة العالمية كما هو معروف نظام عالمي جديد بإدارة أمريكية، و هو وجه من وجوه الإستعمار الأمريكي و لكن بصورة حضارية، فموقف الإسلام يعارضه لأن الإسلام ينشد العدالة لكل شعوب العالم، و حرية التجارة العالمية تقوم على التسلط و الهيمنة و على إفقار الشعوب و تحويل أموالها إلى الولايات المتحدة و إخضاعها لسياستها و أطماعها.

2- تعني حرية التجارة العالمية العولمة بذاتها، و العولمة مصطلح غير مشهور بين الفقهاء و لا يعرف ما هو المقصود به، و الأولى أن يسأل عن ذلك من سيستعمل هذا المصطلح.

3- إن هذا الباب باب عظيم زلت فيه أقدام وانحرفت فيه أقلام وروج أعداء الإسلام من خلاله الدعايات ضد الإسلام و تشريعه الحكيم.[1]

4- هناك فرق بين عالمية الإسلام، و حرية التجارة العالمية، فالغرب يسعى إلى الهيمنة على العالم برفع القيود عن الأسواق و البضائع و رؤوس الأموال عن طريق حرية التجارة العالمية، و هذا يقضي إلى تعميق النزاعات و الصراعات. أما عالمية الإسلام فتقوم على أساس التعارف و الانفتاح على الثقافات الأخرى بلا نفي أو إقصاء أو إكراه، في قوله تعالى : " لاإكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي "، و هناك من يرى أن الأمة الإسلامية تمتلك ثقافة ثابتة تؤهلها للمشاركة في عولمة الثقافة من دون خوف أو تردد، إذا ما هيأت حكومات هذه الدول الاستعدادات العلمية و الفنية و البشرية لإحداث حرية التجارة العالمية المطلوبة. [2]

إن العديد من الكتاب المسلمين يرون أن الإسلام يتناقض و أهداف حرية التجارة العالمية لكنهم يختلفون في الوسائل في مواجهة العولمة فمنهم من يرى مواجهتها بصلابة وانغلاق و منهم من يرى ضرورة التحصن منها و الاندماج بها، و آخرون يرون استخدامها لنشر الإسلام و تعاليمه مع إصلاح أوضاعنا.[3]

ومع أننا نقر بصواب جميع هذه الأراء إلا أننا متشائمون من تطبيق أي منها فالمسلمون ليسوا أصحاب القرار الذي يطبق و إنما الأعداء هم المتحكمون و ما علينا إلا التطبيق و قد دلت الشواهد على أن الولايات المتحدة لو طلبت من دولة مسلمة العدوان على دولة مسلمة أخرى لما توانت هذه الدولة عن استخدام المسلمين لضرب الشعب المسلم الآخر.

[1] الشيخ فيصل مولوي، موقف الإسلام من العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مركز المدينة المنورة للعلم و الهندسة، 2000 ، ص: 1.
[2] سورة البقرة الآية 256. عبد سعيد عبد اسماعيل، العولمة، مجد الأندلس الخضراء، السعودية 2001 ،ص: 150.
[3] http://annaba.org/nba42/awlamah محمد آدم ، عوامل ظهور العولمة، أطلع عليه: 2016/06/05.

و في الأحوال جميعها فالغرب يعتبر الإسلام قوة تقف أمامه لتطبيق حرية التجارة العالمية. ومن هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على أن تجعل الدول الإسلامية دولا ضعيفة و تابعة و غير قادرة على ولوج الحضارة الإنسانية المعاصرة.

ثانيا : التحدي القومي.

من التحديات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية، التحدي القومي، حيث واجهت المنظمة مشاكل عديدة في هذا المجال بسبب الخلاف الحاد بين الولايات المتحدة و فرنسا التي تولي اهتماما كبيرا لتراثها و هويتها الثقافية. و يتحدد هذا الخلاف حول نطاق و أسلوب تحرير هذا القطاع الذي يدخل ضمن خدمات الترفيه. و يقوم الخوف الفرنسي على ما يعنيه تحرير هذا القطاع كلية من فتح المجال أمام غزو ثقافي أمريكي عن طريق الأفلام و التسجيلات للسوق الفرنسي نظرا لضخامة الإنتاج الأمريكي في هذين المجالين و القبول الذي يلقاه لدى المواطن الفرنسي و على هذا الأساس تم الاتفاق على تشكيل مجموعة تفاوض استمرت أعمالها حتى نهاية 1996.[1]

إن حرية التجارة العالمية عالم بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن . إنه عالم المؤسسات و الشبكات العالمية، عالم "الفاعلين" و هم المسيرون"، و المفعول فيهم" وهم المستهلكون للسلع و الصور و المعلومات و الحركات و السكنات التي تفرض عليهم.أما "وطنهم" فهو الفضاء "المعلوماتي" الذي تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذي يسيطر على الاقتصاد و السياسة و الثقافة.و أصبحت حرية التجارة العالمية نظاما يقفز على الدولة و الأمة و الوطن، نظاما يريد رفع الحواجز و الحدود أمام الشبكات و المؤسسات و الشركات المتعددة الجنسيات و بالتالي إذابة الدولة و جعل دورها يقتصر على القيام بدور الشرطي لشبكات الهيمنة العالمية.و حرية التجارة العالمية تقوم على الخصخصة، أي على نزع ملكية الوطن و الأمة و الدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل و الخارج. و هكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك و لا يراقب و لا يوجه. و إضعاف سلطة الدولة و التخفيف من حضورها لفائدة حرية التجارة العالمية يؤديان حتما إلى استيقاظ و إيقاظ أطر الأمة و الدولة ، أي القبيلة و الطائفة و الجهة و التعصب المذهبي ...الخ. و الدفع بها جميعا إلى التقاتل و التناحر و الإفناء المتبادل. و إلى تمزيق الهوية الثقافية ، الوطنية ، و القومية و إلى الحرب الأهلية.[2]

[1] عبد الله بلقزيز و آخرون، إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997 ، ص: 224.

[2] www.geocities.com محمد عابد الجابري ، العولمة و الهوية الثقافية، أطلع عليه: 2019/04/15.

و تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تغييب الثقافات الوطنية و إلغائها و إبعادها عن هيمنة الدولة و تبني سياسة لا تخضع لقيم و معايير و طنية و إنما لمعايير البقاء في إطار المنافسة العالمية. [1]

و تغيير مفاهيم المجتمعات و أنماط سلوكهم تجاه الأذواق و السلوك، و بعبارة أدق تغريب الثقافة في جميع دول العالم.

ثالثا : التحدي الشعبي[2].

إذا كانت الشعوب تخضع لنظام عالمي يسيرها من خلال السيطرة على لقمة عيشها متجها بها نحو تهميش الإنسان الذي يبيع نفسه لهذه الآلة، مما يكرس استمرارها، و إذا كانت الامبريالية العالمية بحاجة إلى مزيد من الدماء لتوقف الزمن و تبعد عنها شبح النهاية المحتمة، بتهديد العالم بحرب كونية شاملة قد لا تقتصر عل مناطق معينة، فإن هذه الشعوب التي غيبت إرادتها خلال مراحل صعود الإمبريالية نحو ذروتها، لتجد نفسها أمام خيار و حيد هو العمل لمواجهة القوة المسيطرة على العالم لصالح شركات معينة.

وانطلاقا من أن هذا النظام قد أفرز حرية التجارة العالمية كمنظومة فكرية طرحت على أنها الحل الوحيد، مع كل ما تحمله في طياتها من إفقار للشعوب و نشر العنف و الإرهاب و البطالة بكل أشكالها.

يأتي هدف مجموعة مناهضة العولمة متمثلا بفضح و مجابهة حرية التجارة العالمية و آلياتها و أساليب تمريرها من أجل عالم متحرر عادل و إنساني.

و تشكلت العديد من المنظمات الشعبية لمناهضة حرية التجارة العالمية، من بينها:

1- العمل هنا، أصدقاء الأرض، أتاك (الاتحاد من أجل فرض ضريبة على التحويلات المصرفية لمساعدة المواطنين، CADTM).

2- لجنة إلغاء ديون دول العالم الثالث، CCFD.

3- اللجنة الكاثوليكية ضد الجوع و من أجل التنمية، CRID.

4- مركز أبحاث و معلومات التنمية . 4D.

---

[1] علاء جبار أحمد سعيد، الدولة القطرية العربية بين العولمة و الخيار القومي العربي، رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2001، ص:33.

[2] رندة بعث، مناهضو العولمة في إيفيان الفرنسية، سوريا 2005 ، ص:1.

5- ملفات و حوارات من أجل التنمية المستدامة.

6- غرينبيس (السلام الأخضر).

رابعا : التحدي الثقافي.

تعد الثقافة تحديا لحرية التجارة العالمية، فلكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تستمد من عوامل مختلفة أسهمت في تكوينها، و تحرص الشعوب على الحفاظ على ثقافتها الخاصة بها.[1]

إن نشر ثقافة الإستهلاك و الوجبات السريعة يحول البشر إلى قطيع لا يفكر و يلهث وراء بطنه و لهوه ، و يتبع آخر موضات الأزياء و الموسيقى، و كما قال أحدهم فإننا في ظل حرية التجارة العالمية يراد لنا أن نأكل و نلبس و نفكر كما يفكرون هم، لذلك أصبح و جود محلات لماكدونالد رمزا لانفتاح أي بلد و تقدمه.[2]

و يرى البعض أن منظمة التجارة العالمية لا تؤثر على الثقافة القومية، فقد حافظت اليابان على هويتها الثقافية في الوقت الذي استطاعت فيه أن تتواءم مع النظام العالمي و أن تأخذ من الغرب نظما في السياسة و الاقتصاد، دونما احساس بالدونية أو خدش في الهوية.

إن حرية التجارة العالمية الثقافية ماهي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، و يحاول بعض الكتاب الأمركيين الإيحاء بأن هناك عوامل سلبية في ثقافات الدول الأخرى مما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات بوصفها ثقافة النخبة أو صفوة ثقافات مكبلة بالقيود و هي ثقافات ذات توجهات دينية تستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة من الصفوة أو من رجال الدين و من ثم لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه.

إن مسألة تعميم الثقافة الأمريكية على شعوب العالم يحد من الصراعات بين الشعوب أو التجمعات البشرية بفضل إلغاء الثقافات القائمة على عنصر الدين و القومية و العرقية و التناقضات الاقتصادية.

و بحجة ذلك شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا على المنظمات الإسلامية في جميع أرجاء العالم و المنظمات القومية الفلسطينية.

[1] علي بن شويل القرني ، العولمة و حكومة العالم الجديدة ، ص1. www.suhuf.net ، أطلع عليه:2019/04/20.

[2] خير الدين بلعز، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، التحديات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية، جامعة بسكرة 2015/2014 ،ص86.

و على الرغم من اتفاق العديد من الدول على العمل تحت ظل منظمة التجارة العالمية لكن العديد من الدول ترفض هذا المبدأ و تعتقد بأنه إذابة لشخصيتها الوطنية و التاريخية، و من هذه الدول كل من فرنسا و الصين.

إن أنظمة منظمة التجارة العالمية لا تختص بانتقال السلع و فتح الأسواق الدولية أمام البضائع فحسب بل إنما تشمل الخدمات و انتقال الأيدي العاملة.

كما أن انتقال البضائع إلى الأسواق العالمية يتطلب انتقال ممثلي الشركات العالمية للدول التي تتواجد فيها بضائعهم، و هذا يعني و جوب فتح الحدود لانتقال الأشخاص بحرية تامة، و مما يترتب على هذه الظاهرة ما نطلق عليه غزو التقاليد و العادات الغربية المادية بما تحمله من انحطاط أخلاقي و نقل أدرانها إلى المجتمع العربي و التأثير في عاداته و تقاليده الدينية و القومية.

خامسا : تحدي الإرهاب.

الإرهاب نوع من أنواع العنف المسلح يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية، و هو في هذا الوصف قد يبدو بعيدا عن حرية التجارة العالمية التي تقوم على فتح الحدود و إلغاء الحواجز الجمركية . غير أن بعض معارضي حرية التجارة العالمية اتخذوا الإرهاب كوسيلة لتحدي هذه الحرية، و لهذا فقد قاموا بضرب مقري منظمة التجارة العالمية في نيويورك في الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 ، و أصبح هذا التاريخ يشكل فاصلا في العلاقات الدولية، إذ شهد العالم نظاما دوليا جديدا اختلفت و سائله و منطلقاته.

و نحن عندما نستخدم مصطلح الإرهاب لا نريد أن نسيئ إلى المنظمات التي تناضل من أجل تحقيق أهدافها في التحرر و مكافحة الظلم و الرذيلة التي تعم العالم، و لكننا نستخدم عبارة الإرهاب لأغراض ما تراه حرية التجارة العالمية من كونه يشكل تحديا لحرية التجارة العالمية.فالقائم بعملية العنف المسلح يصف عمله بأنه عمل وطني أو قومي أو ديني لمرضاة الله تعالى.

يبقى أن نتساءل هل يستطيع الإرهاب أن يتحدى حرية التجارة العالمية بصورة تشل عملها ؟ نقول طالما أن الإرهاب يعد من أعمال العنف المسلح و هو أضعف أنواع العنف المسلح إذ عندما يعجز الإرهابي عن تحقيق أهدافه بالطرق المعروفة كالثورة و الانقلاب و الحرب و العصيان و الحرب الأهلية يلجأ إلى ضرب المدنيين و الأهداف المدنية لخلق حالة الفزع و الخوف لدى الطرف الآخر لأن ضرب الأهداف المدنية و التجارية يعد أحد الوسائل التي يشملها الإرهاب. و طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك مصالح و شركات في كافة أنحاء العالم فإن من الممكن أن يتناولها الإرهاب و

يحد من سيطرتها أو انتشارها أو يعيقها على الأقل . و لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحارب الإرهاب في داخل أراضيها بل إنها تحارب الإرهاب في منابعه الرئيسية في العالم و قد اتخذت حجة مكافحة الإرهاب للسيطرة على العالم و تحقيق مصالحها.

و بناءا على ذلك فإن العنف المسلح يعد تحديا للعولمة أو لحرية التجارة العالمية.[1]

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص:312.

الخلاصة:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل، بأن المنظمة العالمية للتجارة جاءت بأجهزة و آليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الجات، هذه الآليات تضمن لها القوة و الفعالية و الصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء بها، على الالتزام بالمبادئ و القواعد الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة. و للسهر على حماية حقوق جميع الدول الأعضاء، و هذا ما ساعد و حفز الكثير من الدول النامية على الانضمام إليها.

من جهة أخرى، فقد أعطت معاملة تفضيلية للدول النامية و الأقل نموا، بمنحها الحق في الاستفادة من الاستثناءات من قواعدها الأساسية.

كما أن لهذه المنظمة دورا أساسيا تلعبه في توجيه الاقتصاد العالمي، حيث أنها تعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، و تقوم بفرض شروط على الدول التي تطلب مساعدتها، و بالتالي التدخل لرسم السياسات الاقتصادية لهذه الدول.

و على الرغم من تقدم أعمال المنظمة العالمية للتجارة و الذي تجسد من خلال عقد عدة مؤتمرات وزارية، إلا أنها صادفت عدة عراقيل و تحديات تعيق مسارها ومن بين هذه التحديات نجد تحديات داخلية وتتمثل في (تحدي الدول النامية، تحديات دول آسيان....)، وتحديات خارجية تتمثل في (التحدي الإسلامي، التحدي الثقافي، و تحدي الارهاب....الخ).

نظرا لأهمية هذه المنظمة و مكانتها، و بسبب ما توفره من حماية لجميع الدول الأعضاء بها، فقد ازداد عدد أعضائها ليصل إلى 144 دولة حتى نهاية سنة 2002 ، قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة، باتباع عدة إجراءات وخطوات، و هو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

المنظمة العالمية للتجارة تعتبر إحدى الركائز الأساسية للدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و هي صاحبة الاختصاص في تسيير العلاقات التجارية الدولية من أجل تنظيم المنافسة،و هو ما دفع بمعظم الدول إلى الانخراط في هذه المنظمة، و تعتبر مسيرة الجزائر لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مسيرة طويلة و شاقة دامت حوالي 18 سنة من خلال 12 جولة قطعتها من سنة 1996إلى غاية أفريل2014 تاريخ أخر مفاوضة خاذتها الجزائر من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و هذا بإدخال تعديلات جوهرية على مختلف القوانين و التشريعات لتتطابق مع قواعد و قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

و عليه يمكن آن نتساءل عن خلفيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ضل الواقع المعاش؟ و سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: حتمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني:خطوات و إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: حتمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، للخروج بالبلاد من النفق المظلم على وضع اقتصادي أفضل، لذا فهناك دوافع و أهداف يجب على الجزائر أن تدرسها بعناية حتى يمكن لها الخروج بفكرة صائبة لإصدار قرار الانضمام بشكل نهائي.

المطلب الأول:وضعية الجزائر و ضرورة الانضمام.

رغم عدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة إلا أنها كانت تابعة للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية،وعليه سنحاول تسليط الضوء على الوضعية التي كانت عليها الجزائر في عهد الاتفاقية و الدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة.

أولا:وضعية الجزائر بين عهد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ألغات و المنظمة العالمية للتجارة

تتمتع الجزائر بمكانة معينة منذ تقديم طلبها للمنظمة العالمية للتجارة سواء قبل او بعد جولة لأورغواي[1]

1 – وضعية الجزائر في عهد الاتفاقية: لقد كانت الجزائر تابعة للاتفاقية عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، و ذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960. و بعد ذلك بخمس سنوات و بالضبط في مارس 1965، قررت الأعضاء المتعاقدة أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى. و هكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، و ذلك بتطبيق المادة 26 الفقرة "ج" الخاصة بالقواعد و الإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة. و هكذا بقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ ، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد في هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987، آي في أخر جولة و هي جولة الاوروغواي.

2 – مكانة الجزائر من الاتفاقية قبل جولة لأروغواي: تم السماح للجزائر و غيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت، أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و لكن بصفة مؤقتة في انتظار آن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003، ص–ص : 132،133.

و سمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط الأمة المفضلة، و المعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية. و لهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية.

3 – مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء و بعد جولة لأورغواي:27[1]أثناء قيام جولة لأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986 قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ أن تشارك في مجريات جولة لأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 افريل 1987، و هذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول و من بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.

و فعلا فقد قدمت الجزائر في 30 افريل 1987 إلى سكرتارية اتفاقية ألغات مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط و التعاقد في الاتفاقية، و القيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، و في جويلية 1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف و طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية.

و هكذا فقد شاركت الجزائر في جولة لأورغواي كعضو ملاحظ، و في نهاية أعمال الجولة قامت الجزائر بالتوقيع على القرار النهائي و هذا بمراكش في المغرب.

ثانيا: ضرورة الانضمام

قد تعتمد الجزائر في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على النقاط التالية:[2]

– انهيار المعسكر الشيوعي التي كانت معظم الدول النامية و منها الجزائر تبني اقتصادها عليه.

– اتجاه معظم دول العالم بعد التوتر في العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو تحرير تجارتها الخارجية و ذلك برفع القيود الجمركية على حدودها بعد الاستقلال.

– استفادة الجزائر كبقية الدول المستعمرة سابقا من طرف بلدان متعاقبة من تطبيق تجارية و بهذا أصبحت مجبرة على احترام قواعد و المبادئ العامة للغات (الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية).

[1] همار ليندة،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستير ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص: 48.

[2] سليم سعداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية،دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص- ص: 46، 47.

– توجه اقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة التي يخضع لها النظام الجديد و تعتبر منظمة التجارة العالمية طرفا فاعلا فيه.

– المعاملة التمييزية التي استفادت منها الدول النامية من طرف إدارة ألغات شجعت الكثير من الدول النامية منها الجزائر على التفكير في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كانت من متطلبات النظام العالمي الجديد و ليس من مصلحة الجزائر بقاء في معزل عنه و المشاركة في معالمه و لا يكون هذا إلا بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني:أسباب و دوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة.

إن طلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها و تطويره، مما لو بقيت خارج المنظمة، خاصة و أن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، و ما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي بهدف عصرنه الجهاز الإنتاجي، و عليه هناك عدة دوافع لطلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة و هي كالتالي:

أولا: إنعاش الاقتصاد الوطني: قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى و حد أقصى، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من أجل البقاء في السوق.

ومن جهة ثانية، زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، و هو ما يساهم في إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني.

ثانيا: تحفيز و تشجيع الاستثمارات: يرتبط تشجيع الاستثمارات و تحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات. و في هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، و قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية.

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يفتح لها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، و التي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر[1].

ثالثا: مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية، و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95 % من الصادرات الجزائرية. و يتميز من جهته الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطية و المعدات الإنتاجية، و عدم قدرته على المنافسة و مسايرة التطورات الحديثة، لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع. فالاحتكاك مع المنتجات الأجنبية و الضغط التنافسي، يمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة، و بقاء الجزائر خارج المنظمة لا يسمح لها بالاستفادة من هذه القروض.

و التجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على مستلزماتها من مختلف المواد و السلع المذكورة، فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذ أرادت أن تساير التطورات الحديثة.[2]

رابعا: الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة[3]:أن هذه المزايا والإعفاءات الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء خاصة الدول النامية تعتبر بمثابة دوافع وحواجز للانضمام إليها، والجزائر تحاول الاستفادة من هذه المزايا عن طريق عضوية المنظمة، وهذه المزايا والتفضيلات جاءت مفصلة في كل الاتفاقيات سواء القطاعية أو غير القطاعية، ومن بينها حق الدول النامية في حماية منتجها الوطني من المنافسة في المدى القصير بإمكانية إبقائها على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، كذلك مدة التحرير والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية للبلد للتأقلم مع قواعد المنظمة، حتى لا يتضرر اقتصادها ويسمح له بالدخول التدريجي في التقسيم الدولي للعمل وفق مبدأ الميزة النسبية.

خامسا: مسايرة التطورات العالمية: بما أن هذا النظام الجديد للتجارة هو حديث النشأة وآثاره سوف تنعكس سلبا أو إيجابا على مختلف الدول سواء كانت أعضاء فيه أو لا، فإنه كان ضروريا على الجزائر كغيرها من الدول النامية أن تقدم

[1] توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة ام البواقي- الجزائر، 2015/2014، ص: 82.

[2] علوش صبرة اسمهان ، يحي نصيرة، مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر ، جامعة بجاية،الجزائر، 2013-2014، ص-ص: 16،17

[3] https://ecomedfot.blogspot.com/2016/12/Relationship.Algeria.World.Trade.Organization.motives.objectives.WTO.accession.2017.2018.2019.2020.html

طلب العضوية للمنظمة على الأقل للاستفادة من المزايا والتفضيلات الممنوحة للدول النامية في مجال نقل التكنولوجية والتدفقات الرّأسمالية والمساعدات الفنية، وكذا تحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن للموارد المتاحة في ظل مبدأ المزايا النسبية وهو ما يعني رفع مقدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة، وهو ما تحتاجه الجزائر حاليا لتحسين أداء اقتصادها.

المبحث الثاني:خطوات و إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يبقى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء معقد و ليس له مدة محددة ، و يمر بعدة خطوات و مراحل، و يتطلب مجموعة من الالتزامات و الشروط التي يجب على الدولة الطالبة العضوية توفيرها، و كما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فكسب العضوية فيها تمر بعدة مراحل و خطوات و التي سيتم التطرق لأهمها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يلتزم البلد الساعي للانضمام بعدة شروط تمليها عليه الدول الأعضاء، و على الجزائر إذا أرادت الانضمام أن تقوم بتشريع اقتصادي يتطابق مع قوانين المنظمة و العمل جاهدة على توفير مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

: أولاً: شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

1- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة..

2 – تقديم التزامات في الخدمات:

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها..

3- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية)، أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أورغواي. أي أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين

الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام الغات وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

4 –إتباع نظام اقتصاد السوق:

إن من أهم الشروط الخاصة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها و التي يجب على الجزائر القيام بها حتى يتسنى لها إستوفاء الشروط هو إتباع نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي و تحرير تجارتها الدولية بالإضافة إلى إزالة الرسوم الجمركية و تعديل قوانينها وفق القوانين و التشريعات الدولية.[1]

ثانياً: إجراءات التقديم والقبول:[2]

يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد إحدى الطريقتين الآتيتين أو كلتيهما:

الطريقة الاولى:

تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة، تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة. وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية.

:- الطريقة الثانية

تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون أساسا للتفاوض. وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية.

ثالثاً: العضوية في المنظمة والتطبيع مع إسرائيل

لا تشترط مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التطبيع التجاري بين أعضاء المنظمة، وذلك استنادا إلى الاستثناء المذكور في المادة 13 من اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية (المادة 33 من اتفاقية ألغات السابقة)، الذي يسمح لدولة ما بـ "عدم تطبيق" الاتفاقية تجاه دولة أخرى شرط إبلاغها عن ذلك قبل موافقة المجلس العام (المؤتمر الوزاري) على الانضمام.

[1] سليم سعداوي،مرجع سبق ذكره، ص: 51

[2] نفس المرجع السابق، ص-ص: 51، 52

المطلب الثاني:مراحل تطور مفاوضات الجزائر مع المنظمة

قدمت الجزائر طلب الانضمام في 1987، للإتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية ، و اودعت أول وثيقة حول نظامها التجاري في 1996، بينما نظم أول اجتماع لمجموعة العمل في 1998، و أقامت الجزائر 12 جولة للمفاوضات، عالجت خلالها 1900 سؤال خاص بنظامها الاقتصادي، كما عقدت 120 اجتماعا ثنائيا مع حوالي 20 دولة، توجت بست اتفاقيات مع كل من كوبا و البرازيل و لأورغواي و سويسرا و فنزويلا و الأرجنتين، و تبقى الجزائر من بين أقدم الدول التي باشرت مفاوضات الانضمام لكنها لم تنضم بعد.

و قد أكد وزير التجارة الجزائري السابق "محمد بن مرادي"، أن الجزائر مازالت تسعى لاستكمال مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و أوضح بن مرادي أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون جميعهم الاستفادة من المزايا التي تمنحها الجزائر للاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة مضيفا:"هذا لا يخدم الجزائر على الإطلاق"[1]

أولا: مراحل انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة[2]

1 – تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، و ذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2 – تقديم مذكرة السياسة التجارية: تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على العناصر الأساسية التالية:

ا – مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، و العلاقة بين هذه الأهداف و أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

ب – البنيان الاقتصادي، السياسات الاقتصادية و التجارة العالمية.

ج – إطار صنع و تنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع و الخدمات.

[1] الجزائر-تؤكد-سعيها-منظمة-التجارة--العالمية https://arabic.sputniknews.com/business/201802051029774211

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

د- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

هـ- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

و- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

و بالنسبة للجزائر فقد قدمت مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، و كانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية:

أ – شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، و الذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

ب – تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و أثرها، إذ تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية، التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و وصف دقيق للأحكام و الإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

ج- شرح و توضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات، في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف و توجيهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلنا الصناعية،و في المجال الزراعي، حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي و الرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

د- تقديم و شرح النظام التجاري للخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

3 – تقديم الالتزامات: بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية و مناقشتها، تقوم الدولة الطالبة العضوية بعرض جداولها الأولية الخاصة بالتنازلات في شكل مسودة، حيث تقوم بإجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء التجاريين الأساسيين.

للإشارة فإن أي بلد عضو بالمنظمة، له الحق في أن يجري مفاوضات ثنائية مع الدولة الطالبة العضوية، و النتائج التي يتم التوصل إليها ، أي التنازلات التي يتم الاتفاق عليها، تلتزم بها الدولة طالبة العضوية، و تكون تجاه كل الدول الأعضاء و هذا بتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

و التنازلات التي تقوم بها الدولة طالبة العضوية، هي نتيجة المفاوضات الثنائية التي تجريها مع عدد من الدول الأعضاء، و تتم المفاوضات حول السلع و الخدمات كل مجال على حدة. و بعد التوصل إلى تحديد التنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية من خلال المفاوضات الثنائية يتم مراجعتها في إطار متعدد الأطراف.[1]

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:144

4 – موافقة المجلس العام: بعد الانتهاء من المفاوضات على جداول السلع و الخدمات، تقوم مجموعة العمل بإرسال التقرير الذي يتضمن نتائج التشاور، مرفقا بمسودة القرار و بروتوكول الانضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري بهدف الموافقة عليه، ذلك أنه و بعد تبني طلب المنظمة و المؤتمر الوزاري لتقرير لجنة العمل، و الحصول على الموافقة على مسودة القرار بغالبية ثلثي الأصوات، فإن بروتوكول الانضمام يدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الدولة طالبة العضوية.[1]

ثانيا: مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

1- **الجولة الأولى:** جرت المفاوضات الأولى المتعددة الأطراف من سنة 1996 إلى سنة 1998 و أجابت الجزائر في ذلك على 300 سؤال مطروح من طرف الهيأة الدولية، و تتناول طبيعة الأسئلة هيكلة الاقتصاد الوطني و تطوره، وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية ، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجبائي و المصرفي و غيرها،وهو إجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على اقتصاد الدولة التي تأمل في الانضمام.[2]

2- **الجولة الثانية:** تواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، و المواضيع التي تم مناقشتها في هذه الجولة تتمحور حول مختلف القطاعات، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات، و تم تأجيلها إلى تاريخ لاحق،و من أبرز هذه هذه المواضيع:

-استفاد الوفد الجزائري خلال هذه الجولة من دورات تكوينية في السياسات التجارية بمقر المنظمة، و وجهت انتقادات حول الملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة، وتم تعيين السيدً حميد تمارً على رأس وزارة التجارة، لإعادة صياغة ملف العضوية.[3].

3- **الجولة الثالثة:** انعقدت في فيفري 2002، و من أهم المواضيع التي تم مناقشتها هي

- تم في هذه الجولة تحرير كل من قطاع الاتصال، السياحة، الطاقة و المناجم.

- تم التطرق إلى اتفاق الشراكة الأوروبي، ليجعل الجزائر اقتصادها مفتوح و قادر على المنافسة الأجنبية، و هو ما يساعدها على تسريع عملية الانضمام إلى المنظمة.

[1] نفس المرجع ، ص-ص: 103، 104

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، نفس المرجع السابق ، -ص: 149،

[3] توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، 2015/2014، ص: 82.

– وجهت في هذه المرحلة عدة انتقادات للسياسة الاقتصادية الجزائرية لعدم ضبط المعطيات التجارية و الاقتصادية، و عدم مطابقة عدة قوانين و تشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة العالمية للتجارة، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة، بما يتماشى مع الإصلاحات التشريعية و المؤسساتية لقواعد و قوانين المنظمة العالمية للتجارة.[1]

4– الجولة الرابعة: بدأت في 2002/11/28 بجنيف بوفد جزائري من 28 عضوا يمثلون للإدارة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة آنذاك السيد" نور الدين بوكروح " و قد تضمن جدول الأعمال:

–محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.

– تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.

– التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.[2]

5 –الجولة الخامسة :انعقدت في مارس 2003 وضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضو ممثلون ل23 وزارة،حيث أكد السيد "نور الدين بوكروح " أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا وخلق مجالات إنتاج جديدة،بتكثيف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

6 –الجولة السادسة :انعقدت في جانفي 2004 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

- طلبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية الغير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها،وهذا ما دفع الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة "إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العمالية والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الخريفية.
- قاد "بوكروح" الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد مؤتمر "كان كن" الذي جمع وزارة التجارة بالبلدان الأعضاء،حيث عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي أجرتها الحكومة الجزائرية التي أمر بها الرئيس السابق

[1]،نفس المرجع السابق، ص:82

[2]عياش قويدر، أ.براهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، 2014، ص: 63

[3]عبود زرقين ، توايتية الطاهر، الاثار المرتقبة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارةعلى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد43، جامعة بغداد، 2015، ص 211.

"عبد العزيز بوتفليقة " والمتعلقة بتعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة،العلامات التجارية حقوق المؤلف،الحقوق المجاورة، براءات الاختراع، وزيادة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7 –الجولة السابعة :انعقدت في نوفمبر 2004 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في:

طلب الوفد الأمريكي برفع الدعم على المواد الزراعية في الجزائر، لكن الجزائر رفضت هذا المقترح،لأن المزارع الأمريكي يتلقى الدعم، والمنافسة النزيهة تقتضي بأن تتمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتيازات نفسها.

- تلقت الجزائر حتى نهاية هذه الجولة أكثر من 3000 سؤال مكتوب، واختتمت المفاوضات مع خمسة دول أعضاء هي : البرازيل، لأورجواي، كوبا، فنزويلا، سويسرا.[1]

8– الجولة الثامنة:انعقدت في فيفري **2005**، و من أهم المواضيع التي تم مناقشتها هي:

- تم في هذه الجولة استخلاف "ديكا ستيلو" المسؤول على ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ب " غيلار موفاليس" من لأورغواي، لمناقشة المقترح الجزائري الجديد الذي قدمته في 2005/01/15، و الذي مفاده تحديد 11 قطاعا في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة، منها الاتصالات السلكية و الفندقية و المياه.
- في هذه الجولة تم الرد على معظم الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة، و حل عدد من القضايا و رغم مرور سبع جولات من الحوار، إلاأنها مازالت بعض المسائل العالقة من بينها سياسة الخوصصة، و المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات المعلقة إلى الجولات القادمة[2]

9– الجولة التاسعة: انعقدت في جويلية 2008، و من أهم المواضيع التي تم مناقشتها هي:

- تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة الخاصة بالملكية الصناعية و الثقافية و الاتفاقات الخاصة بالعراقيل التقنية و التجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

–و في هذه الجولة جاوبت الجزائر على هذه الأسئلة قبل شهر أفريل لسنة 2009، و أرسلتها إلى مقر المنظمة العالمية للتجارة في نهاية شهر مارس من نفس السنة.[3]

10– الجولة العاشرة: انعقدت في فيفري 2010، و من أهم المواضيع التي تم مناقشتها هي :

[1] نفس المرجع ، ص–ص: 82–83

[2] تصريح وزيرالتجارة الجزائري" نور الدين بوكروح" لجريدة الخبر، العدد 4299، بتاريخ 2005/01/23، ص: 04.

[3] عبود زرقين و توايتية الطاهر، الاثار المرتقبة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرجع سبق ذكره، ص:212.

- صرح وزير التجارة الجزائري في تلك الفترة أن الجزائر لم تقرر بعد الرد على 96 سؤالا واردة من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأميركية، منها 15 سؤالا تتطلب دراسة معمقة نظرا لأثارها على الاقتصاد الوطني، و وردت هذه الأسئلة على الجزائر بين عامين 2008 و2009، و أضاف الوزير أن الأمر تقني و معقد، و تشمل الأسئلة خصوصا ضوابط للأسعار من بينها سعر الغاز و توريد السيارات المستعملة، و الإجراءات الصحية و الصحة النباتية و العراقيل التقنية أمام التجارة، و ضريبة الاستهلاك و دعم التصدير.
- و أشار الوزير أن بعض المطالب غير مقبولة نظرا لما لها من أثار سلبية على قطاعي الصناعة و الفلاحة، و أعرب الوزير عن أسفه، لان كل عضو في المنظمة العالمية للتجارة يطالب الجزائر بتنازلات بناءا على مصالحه، و ليس على مصلحة المنظمة ، كما أبدى أسفه لغياب خارطة طريق جاهزة للتنفيذ بالنسبة للدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة، لأن هذه العملية تعتبر إجحاف في حق البلدان النامية.[1]

11- الجولة الحادية عشر: انعقدت هذه الجولة يوم 05 أفريل 2013، بمقر المنظمة بجنيف السويسرية، حيث حملت حقيبة الوفد الجزائري بقيادة وزير التجارة آنذاك" مصطفى بن بادة"الإجابة على بعض المسائل و المواضيع العالقة في الجولات السابقة، و من بينها :

- قدمت في هذه الجولة لأول مرة إجابات دقيقة حول أسعار الغاز في القطاع الصناعي و ذلك بتطبيق أسعار حرة على الغاز الموجه للتصدير.

- توفير نفس المعاملة للقطاع العمومي و الخاص، و عدم ممارسة قيود على القطاع الأجنبي في القطاعات غير الإستراتيجية المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، و خاصة البند المتعلق بقاعدة 49/51، و التي تعتبر قيود على حرية الاستثمار في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

- مكافحة السوق الموازية و التي أصبحت تمثل حوالي40 بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة.

- الكف عن سياسة الدعم العامة التي تقتل المنافسة و تزيد من غموض الممارسات التجارية، و الدعم يكون للفئات الأكثر هشاشة فقط.[2]

[1] توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:82

[2] عبود زرقين و توايتية الطاهر، أثار و انعكاسات انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسسير و العلوم التجارية، العدد 10، جامعة المسيلة، 2013، ص:153

12- الجولة الثانية عشر:انعقدت هذه الجولة في مارس 2014 بجنيف مقر المنظمة العالمية للتجارة، حيث ثمن أعضاء منظمة التجارة العالمية التطورات الملموسة التي حققتها الجزائر بعد تعديل نظامها التجاري.

و حسب تقرير للمنظمة قامت الجزائر بذات المناسبة بتأكيد تعهدها بمطابقة نظامها التجاري مع قواعد المنظمة و عرضت التعديلات التشريعية التي تضمنها مخطط العمل التشريعي المعدل

و حقق الوفد المفاوض بقيادة وزير التجارة آنذاك "مصطفى بن بادة" تقدما في عدة مسائل نذكر أهمها:

- جاوبت الجزائر إلى غاية هذه الجولة على 1933 سؤال، يتمحور أغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين و التنظيمات التجارية السارية المفعول
- عقدت إلى غاية هذه الجولة نحو 130 اجتماعا ثنائيا ، حيث كانت الاجتماعات الثنائية خلال الجولات السابقة تعقد قبل الاجتماع متعدد الأطراف ، لكن برمجت هذه المرة بعد الجولة 12 لأسباب تخص الأجندة، و عقدت مع 13 دولة منها (اندونيسيا، الولايات المتحدة، الإكوادور، الأرجنتين، اليابان، سلفادور، أستراليا، كوريا الجنوبية، كندا، نيوزلنداو تركيا).
- تم تخصيص مبلغ 300 مليار دينار لغرض تعزيز تنافسية و عصرنة المؤسسات الجزائرية، و تأهيل 20000 مؤسسة خلال الخماسي (2010-2014)، و ترمي إلى تأهيل 50000 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال الخماسي (2015-2019).
- تم تحديد موعد للمفاوضات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي التي ستجرى ببروكسل ، وفقا للتاريخ الذي سيحدد باتفاق مشترك.
- أما في ما يتعلق بالتجارة الفوضوية أكد الوزير أنه تم وضع مخطط وطني للتكفل بهذا النوع من النشاط، باستحداث أسواق تجارية و أخرى مغطاة.
- أما قضية سعر الغاز الذي يعتبر حجر العثرة في تقدم مفاوضات الجزائر خلال الجولات السابقة، فإن الوفد الجزائري لم يحدد إجابات دقيقة لأن هذه المسالة تمس بمصالح حيوية للاقتصاد الجزائري.[1]

و كان من المرتقب أن تعقد الجولة ال13 من المفاوضات متعددة الأطراف تحسبا لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية خلال السداسي الأول من سنة 2017 لكنها لم تعقد ، و قد أفاد وزير التجارة "سعيد جلاب"أن التأخر

[1] توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص-ص:86،87.

المسجل في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مرتبط بخيارات اقتصادية إستراتيجية للدولة الجزائرية كالإجراءات في مجال دعم و تشجيع الصادرات الوطنية و الحقوق الجمركية لحماية المنتوج الوطني و ليس بأسباب بيروقراطية.

و أضاف" جلاب " أن المنظمة العالمية للتجارة تدرس المنظومة الاقتصادية لأي دولة قبل قبول الانضمام إليها و يجب على كل دولة الخضوع لقواعد المنظمة خلال المفاوضات و هذا ما يتطلب وقتا كبيرا بما أن الجانب الجزائري هو بصدد الدفاع عن مصالحه كذلك خلال المفاوضات.

و في هذا الصدد أوضح الوزير أن المنظمة العالمية للتجارة تفرض على سبيل المثال التقليل من الحقوق الجمركية إلى نسب جد منخفضة و الحد من دعم الصادرات، في حين أن الجزائر تفرض الحقوق الجمركية لحماية منتوجها الوطني من المنافسة الأجنبية و تدعم الصادرات للسماح للمنتوج الوطني بالتغلغل في الأسواق الأجنبية.[1]

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفق المادة" 12 " ، وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها،بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة .دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمته الدول التي انضمت خلال جولة لأوروغواي.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة .وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، وعليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها.

ومن أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر فيما يلي

المطلب الأول :عوائق الانضمام الخاصة بالدول النامية:

[1] تصريح وزير التجارة الجزائري"سعيد جلاب" للإذاعة الجزائرية يوم 2018/12/04على الرابط :
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20181204/156703.html

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية آلية معقدة وطويلة تتطلب تحضير وتنسيق على أعلى مستويات، بين جميع مؤسسات الدولة، كما أن المفاوضات مع الدول الأعضاء تستوجب إدراج مسائل إستراتيجية كالنقل والاتصال والاستثمار وتحرير التجارة ومسائل متعلقة بالملكية الفكرية، وهذا ما يعرف بالسياسة التجارية، لأن هذه المسائل التي تعتبر عادية بالنسبة للدول المتقدمة، فهي بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر تعتبر مسائل السيادة التي تدخل في إجراءات السياسة الداخلية للدولة.

أولا: العوائق التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: لقد استفادت الدول النامية و الأقل نموا التي انضمت خلال جولة لأورغواي من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا تتلقى عراقيل عدة في الاستفادة من هذه المرونة، إذ أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة و في بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، و تضغط الأعضاء الأخرى في المنظمة لعدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، و التي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة لأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة لأورغواي.[1]

ثانيا:عوائق متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية:هناك عدة شروط تتلقاها الدول النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية أهمها:

– أن الطلب الذي قدمته الجزائر من أجل الانضمام إلى الجات سنة 1987تم رفضه، وهذا يعود إلى المادة 120 من الدستور الجزائري، و الذي يقضي بسمو القانون الداخلي على الاتفاقية العامة،إلا أن هذه المادة حذفت سنة1998 .

– إن الجزائر عليها أن تتفاوض على تنازلات تتعلق بتخفيض التعريفات الجمركية،و إزالة الدعم الزراعي و التزامات تتعلق بمختلف قطاع الخدمات.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل،مجلة الباحث،العدد03، جامعة شلف،2004، ص: 75

– معظم الدول الصناعية ورغبة منها في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية، تشترط أن يكون مستوى التزامات الدول الطالبة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، وهذا ما يزيد من صعوبات عملية انضمام الجزائر وبالتالي لا تستفيد من التدابير التفضيلية التي تبنتها المنظمة لصالح الدول النامية.

– إن المفاوضات المتعددة الأطراف تفرض على الجزائر تخفيض تعريفاتها الجمركية، و إزالة الحواجز التي تعيق دخول المنتجات الأجنبية مما يؤثر مباشرة على تنافسية منتجاتها المحلية.

– تقوم منظمة التجارة العالمية بمراقبة السياسة التجارية لدول الأعضاء،خاصة التدابير المتعلقة بالدعم والتصدير و ترقية الاستثمار والخدمات والملكية الفكرية، وبالتالي لا مجال للتهرب من تطبيق هذه التدابير ولو كانت مكلفة للاقتصاد الوطني، كما أن المنظمة تشترط على الدولة الطالبة للعضوية أن تأخذ بكل قوانينها دون استثناء.

– تأخر انطلاق الجزائر في المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 ،نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الأطراف والتي يصعب تطبيقها في ظل الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة، إلا أن بعد جانفي 2002بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة.[1]

المطلب الثاني :العوائق المتعلقة بنوعية الاقتصاد الوطني

من الواضح أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب ولم يرق اقتصادنا بعد لمستوى المعايير الدولية المعتمدة التي مكنت العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن هنا نلاحظ أن هناك عوامل اقتصادية كثيرة ساهمت في تعثر الملف الجزائري و من بين هذه العوامل نجد:

- عدم تحديد أي برنامج واضح و عدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما الإحصائية، فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة و تغير الحكومات و تعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائرية يفقد مصداقية الملف الجزائري، نتيجة عدم الاستقرار السياسي و الإطار التشريعي و عدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة و دقيقة.

كما أن البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري ، الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.

- وجود اقتصاد موازي، فهذا يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و لذا فعلى الحكومة أن تقلل من هذه الظاهرة.

[1] عبود زرقين ، توايتية الطاهر، الاثار المرتقبة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارةعلى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 209-210.

- تم ارتكاب بعض الأخطاء كانت مكلفة و هذا فيما يتعلق بالتسرع في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط مسبق.
- من أهم العوائق التي حالت دون الانضمام الترسانة القانونية في الميدان التجاري و التي بقيت متأخرة و لا تتساير مع العصرنة في هذا المجال حيث اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين و التحسيس بأهمية الانضمام و الشروع في تحرير القطاع الاقتصادي إلا أن الإصلاح التشريعي يظل أهم شرط لتعجيل هذا الانضمام.
- للجزائر قطاع عمومي كبير و يحتل جزءا هام في الاقتصاد رغم وجود قانون الخوصصة، إلا أن هذه العملية لا تزال متعسرة لأسباب تبقى غير واضحة.
- الجهل فيما يخص حقيقة المنظمة العالمية للتجارة، و هناك خلط بينها و بين المنظمات الأخرى(FMI ,BI) و هذا لعدم وجود فهم و وعي من قبل جميع الأطراف الاقتصادية.
- النظرة التشاؤمية للعديد من الخبراء الاقتصاديين في الجزائر و الانتقادات الموجهة لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و عدم تنازلهم عن بند منع استيراد الخمور الذي لفت انتباه جميع الجزائريين.[1]
- تأخر تطور الاقتصاد الزراعي خاصة و أن الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا القطاع ضعيف جدا مقارنة بما تقدمه الدول الغربية لقطاعها الزراعي.
- التجارة الخارجية مازالت محتكرة من طرف القطاع العام، رغم بعض التحرير الذي حدث في السنوات الأخيرة، و هو أمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها المنظمة، كما أن الميزان التجاري خارج المحروقات مستمر في العجز لا يمكن الاعتماد عليه في جلب العملة الصعبة.
- الاعتماد شبه كلي على استيراد المواد الغذائية بما يكلف الخزينة العمومية الأموال الكثيرة.
- ضعف العملة الوطنية و تخفيضها في كل مرة، أدى إلى اللجوء إلى استيراد المواد المصنعة و بيعها في السوق مباشرة للحصول على أرباح بسرعة و بسهولة.
- النسيج الصناعي غير قادر على المنافسة حيث أن المنتجات الصناعية مازالت لم تصل إلى مستوى المنتجات الأجنبية من حيث الجودة و السعر.[2]

بالإضافة إلى بعض العوائق المتعلقة بالمفاوضات و هي :

[1] سليم سعداوي،مرجع سبق ذكره، ص-ص: 79،80

[2] توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:92.

أولا: غياب أي إستراتيجية تفاوضية واضحة.

رغم مشاركة الجزائر منذ دورة لأوروغواي كعضو ملاحظ مازالت المفاوضات تغيب عنها إستراتيجية واضحة على المدى القصير و المتوسط، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة، كما لم توظف حقائق موازين القوى الداخلية وآليات صناعية واتخاذ القرار داخل هذه المنظمات وان شاركت الجزائر من البداية في مختلف الدورات من دورة طوكيو إلى دورة لأوروغواي كدولة ملاحظة في مختلف القمم.

ثانيا:عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة

وذلك بتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديها وتبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير والاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهذا ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر من اقتصادي ويعطي الأولوية الاعتبارات السياسية وهو ذات المعطى الذي كان حاضرا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث كان المفوض الجزائري تحت ضغط أملاءات إدارية سياسية وبيروقراطية للتوقيع على اتفاق الشراكة في الأجل المحدد سياسياً[1].

[1] بوعيشي الجوهر، بوعيشي نسيمة، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين المسعى و التحديات،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،2017/2016، ص: 46.

الخلاصة:

إن سعي الجزائر و محاولاتها الجادة من أجل الحصول على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة أصبح حقيقة لا يشك فيها أحد، فقد خاضت الجزائر لحد الآن 12 جولة ، لأن اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات،و توصلنا من خلال هذا الفصل للنتائج التالية:

– إنّ الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يأتي سعياً من الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف، التي تتمثل أساسا في مسايرة التجارة الدولية، وكذا إنعاش الاقتصاد الوطني و الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة وغيرها من الأهداف.

– وفي إطار مشروع العضوية إلى هذه المنظمة و الالتزام بشروطها ، فقد قطعت الجزائر عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية، انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف، ولم يبق أمامها إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري.

– إن الدول النامية التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بهدف تقديم المزيد من التنازلات، التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة .والجزائر ليست في منأى عن هذه الحالة، إلا بمقدار ما يتميز به مفاوضيها مع نظرائهم في الدول المعنية، فيما يمكن استغلاله من الأوراق والإمكانيات،و لولا تباطؤ الجزائر و ترددها في إعلان رغبتها بالانضمام لكانت هذه الشروط أسهل بكثير ولاختصرت الزمن في بلوغ ذلك.

وقد صرح وزير التجارة" سعيد جلاب "أن التأخر المسجل في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مرتبط بخيارات اقتصادية إستراتيجية للدولة الجزائرية.

تمهيد:

عرفت الجزائر في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية، أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه على حتمية التعامل و التفاعل و الاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية.

و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية أدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما.

يضاف على ذلك توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مارس 1997 الذي يتميز بالطابع التجاري في محوره، و على ماسبق يمكن أن نتساءل عن انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل الواقع المعاش؟.

و سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : واقع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني : تحليل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2001-2017.

المبحث الثالث : الانعكاسات المحتملة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول : واقع الاقتصاد الجزائري.

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، و لعل أهم هذه المشاكل انخفاض معدلات النمو و زيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية بسبب تدهور سوق المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين و هذه المشاكل تحد من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي مما يؤدي إلى زيادة التبعية للخارج بسبب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الأول: وصف الاقتصاد الجزائري.

يتصف الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص نوجزها في مايلي:

1- اقتصاد مديونية:

ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير و إدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية و المالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب السياسات اللازمة و التخفيف منها و التي ترتكز على أولوية التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة التي تستند على النمو الاقتصادي الحقيقي،وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية و من ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة و حرية القرار. [1]

ومازالت المديونية تشكل قيدا نوعا ما، و ذلك بتأثيرها على اتجاهات و كيفيات التأهيل الاقتصادي و رغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول و مع ذلك فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى مقدرة التسديد للاقتصاد الوطني و خاصة بعد مرحلة تحرير تجارته.[2]

2- اقتصاد ريعي :

يقوم على إستراتيجية الثروة البترولية و الغازية ، لا تراعي محدودية الاحتياطات و ضرورة استخلافها و الكفاءة في تخصيص عائداتها و العدالة في توزيع منافعها و حماية الأجيال الاحقة فيها، وعن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة

[1] حاج رابح نورة ، الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكساته على الاقتصاد الوطني ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون،القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو 2002، ص 50-51.

[2] سليم سعداوي ، الجزائر و منظمة التجارة العالمية- معوقات الانظمام و أفاقه-2008.

التوسيع في التسويق ، على حساب استراتيجيه التصنيع المتنامي لهذه الثروة جعلت الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية، المتحققة في الأسواق الدولية، وانعكاسات سياستها الاتفاقية في تنامي اليات الترييع الداخلي و آثاره السلبية.

إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35٪ من الناتج الداخلي الخام و تشكل 64٪ من الإيرادات العامة للدولة (حوالي 720 مليار دينار) وحوالي 98.21٪ من إجمالي الصادرات.[1]

3- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

و أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته، و تحد من كفاءة السياسات و المؤسسات الاقتصادية و تعطل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية و توجهها وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته الأمر الذي سيؤثر في السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري.[2]

فكم من الجهود تبددت بسبب ضعف المؤسسات واستفحال الفساد في أجهزتها، وكم هي المشاريع التي عطلت أو ألغيت أو جمدت و تحملها المجتمع.

المطلب الثاني : مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

انتهجت الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو خلال عقد السبعينات سياسة تصنيعية ثقيلة قصد توفير وسائل الإنتاج و المواد الأولية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني ، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل و أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي و الخارجي ، ومن هنا قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وفق مراحل، لتدارك هذه من اختلالات خاصة مع أحداث أكتوبر 1988.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من 1988 إلى 1998.

مرت بمرحلتين :المرحلة الأولى 1988-1994 ،و المرحلة الثانية 1995-1998.

1- المرحلة الاولى 1988-1994:

في هذه المرحلة اعترفت الجزائر لأول مرة بالصعوبة الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها ، حيث جاءت حكومة "حمروش" أساسا لتكريس و تجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع ، و إدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات و

[1] جريدة الاحداث : العدد 879 ، 24-2005/03.

[2] صالح صالحي ،اثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف 2002 ، ص 52.

إعطاء المبادرات و الحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجديد واستخدام مقاييس التسيير السليم و تحرير قدرات الموارد البشرية.

ومن أجل تكريس ذلك ميدانيا تم إصدار مجموعة من القوانين و التي كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، ثم عزز ذلك إصدار قانون القرض و النقد رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 و قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05[1].

كما صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العمومية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة حتمت على السلطات الاستمرار بالاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية .FMI ، BI و ذلك بإبرام اتفاقي ستاندباي (Standby)1994 و برنامج التعديل الهيكلي 1995 .[2]

و من مبادئ الاتفاقية الأولى التي تسمح بإعادة جدولة الديون :

* إعادة النظر في سعر نسب الصرف و الرفع من نسب الفوائد بالنسبة للدائن و المدين و ذلك قصد إعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي المختل بسبب التضخم و العجز في ميزان المدفوعات.

بمقتضاه تم الاتفاق على التعديل الهيكلي و التثبيت الاقتصادي و ذلك حسب شروط تتمثل في :

* تطوير القطاع الخاص و التقليص من تدخل الدولة.

* رفع نسب الفوائد.

* تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40٪ تقريبا حيث أن قبل الجدولة في 6 أفريل 1994 كان 1 فرنك فرنسي يساوي 4.7 دينار جزائري ، و بعد اتفاق 1 ماي 1994 أصبح الفرنك الفرنسي يساوي 6.56 دينار جزائري.

* تحرير الأسعار و تضييق الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي.

* العمل على الانضمام إلى المنظمات العالمية و ذلك للدفاع عن حقوقها و موقعها في السياسة الدولية.

[1] د.كمال رزيق ، د.فارس مسدور ، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة ، 2002، ص: 112.

[2] سلمى صالحي واخرون : انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثارها على الاقتصاد الوطني، ليسانس علوم تجارية المدرسة العليا للتجارة ، ص: 31.

* أما بالنسبة للسياسة النقدية فتم إعادة هيكلة النظام المالي ، بما يستجيب و متطلبات السوق حيث استفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار جزائري ما بين (1996/1991) كتعويض عن 80٪ من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار ، إعادة تمويل عدد من البنوك ، كما سمحت ابتداءا من سنة 1994 بفتح رأس مال البنوك التجارية إلى الشركاء الأجانب ثم اعتماد عدة بنوك خاصة الشيئ الذي يؤدي إلى المنافسة و بالتالي تحسين الخدمات المصرفية.[1]

إعانات الأسعار التي كانت تستوجب 4.5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي.

2- المرحلة الثانية 1995-1998:

عزمت الدولة الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق ، في هذه المرحلة، حيث تم إعادة جدولة الديون بمبلغ 7 ملاييير دولار مع نادي باريس للمرة الثانية بعد التي تمت في نهاية 2004 تبعا لاتفاق ستاندباي بمبلغ 4.4 مليار دولار، كما ذهبت الجزائر إلى نادي لندن بهدف إعادة جدولة الديون الخاصة بمبلغ 3.2 مليار دولار من أجل إدخال تصحيحات الأزمة للحفاظ على التوازنات الداخلية و الخارجية،و تماشيا مع برامج التعديل الهيكلي تم :

* إصلاح مؤسسات القطاع العام :

و ذلك بتخفيض النفقات الجارية للحكومات و التخفيض من عدد مؤسسات القطاع العام ، تغيير سياسة التشغيل المطبقة ، و كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال هذه الفترة كما أن الحكومة أنشأت وزارة كاملة لهذه العملية هي وزارة إعادة الهيكلة.

* تم تطهير الهيكل المالي كليا ل 23 مؤسسة في نهاية 1996 ، كما تم وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى و غلق تلك التي لا يمكن إنعاشها.

* بفعل المرسوم الرئاسي رقم 95/22 و المتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية ، حيث بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 ، مدعما من طرف البنك العالمي و خصصت 200 مؤسسة عمومية منحلة في مجال الخدمات ، من مجموع 800 مؤسسة حتى نهاية 1997 [2]

[1] كمال رزيق ، مسدور فارس، مرجع سابق ،ص:182.

[2] www.uluminsania.net مدني بن شهرة العلوم الإنسانية : العدد 18 ،السنة الثانية، فيفري 2005. أطلع عليه في: 2019/05/28.

* يعتبر قطاع الصناعة الأول المتضرر من عملية الحل حيث أن 54٪ من المؤسسات هي مؤسسة صناعية، ثم يأتي في المحل الثاني قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بنسبة 30٪ من المؤسسات المنحلة و بلغ عدد المسرحين إلى جوان 1998 حوالي 231 ألف عامل.

* و من أجل تنمية القطاع الخاص تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، تشجيع الترقية العقارية و إنشاء سوق مالي.

* بالنسبة لقطاع الزراعة تم إصدار قانون سنة 1995 [1] القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع و كذلك إنشاء صندوق المشاركة الفلاحية ، تحرير الأسعار الفلاحية الوسيطية و إلغاء هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر،الحبوب ، الزيت، اللوازم المدرسية و الأدوية) في سنة 1994 ، أما في سنة 1995 فتم إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر و الحبوب عدا القمح و الزيت و الأدوات المدرسية[2] كما شملت إجراءات تهدف إلى دعم الاستقلال الزراعي و توفير الشروط المحركة للإنتاج الفلاحي، إلى جانب تطوير الصيد البحري و تحسين وسائل الصيد البحري و تهيئة موانئ الصيد و توجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع.

* إصلاح القطاع البنكي من أجل تطوير الوظيفة البنكية و تم التحضير لإنشاء سوق مالية سنة 1996.

ثانيا : الانجازات الاقتصادية للجزائر من 1999 إلى 2019.

من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى قامت الحكومة بالتركيز على تكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية، و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي و الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، و بحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى ، أدرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها ، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول. مما مكن من تخفيف عبئ المديونية من جهة، و تمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى ، من خلال سياسة تنموية تمثلت في المخططات التالية برنامج الإنعاش الاقتصادي و الذي امتد (من 2001 إلى 2004) ، و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلى

[1] كمال رزيق ، مسدور فارس ، مرجع سابق ، ص 183.

2009) ضف إلى ذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي (من 2010 إلى 2014) ،و البرنامج الخماسي (2015 إلى 2019).

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي :

هو برنامج مهم و ضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر ب 525 مليار دينار جزائري أي 7.7 مليار دولار،[1] موزعة على أربعة سنوات 2001-2004 ، يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية، بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى و تهيئة الأرضية المناسبة لمباشرة شراكتها مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة هذا من جهة، و من جهة أخرى القضاء على الفقر و التخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، و كان البرنامج يهدف إلى ثلاثة محاور أساسية :

* الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.

* تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني و بالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي.

* توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة. [2]

الجدول رقم02 : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي. الوحدة : مليار دينار جزائري.

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج				المجموع	النسبة ٪
	2001	2002	2003	2004		
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

Source : le programme de soutien a la relance économique , rapport de consulat d'Algérie a montread,p2.

[1] التقدم في مجال التنمية ، اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول ، الجزائر المغرب تونس ، السداسي الثاني 2004 ، ص 263-271.

[2] غرزي سليمة ، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة ماجيستير ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2008 ، ص127.

إن الجدول أعلاه يبين لنا أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج (40.1٪)، و هذا مايدل على عزم الحكومة تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية (38.8٪) من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، هذا دليل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي، أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا (12.4٪) من إجمالي المبلغ، فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي ب (8.6٪) من إجمالي المبلغ وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، و قد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، و هذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة و المقدرة ب 713150 و بالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه و بزيادة قدرها 38662 منصب شغل.[1]

نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتمد تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، و المستندة على مجموعة من المؤشرات هي:

أولا : القطاع الصناعي:

حققت الصناعة معدلات نستطيع القول عنها إيجابية إلى حد ما ، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] سليم عقون ، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية – مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الإقتصادية ، و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ، 2009 ، ص 69..

الجدول رقم 03: تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال (2001-2004).

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المتوسط السنوي (٪)
1- القطاع العام	-1.3	-1.5	-3.2	2.6	-0.8
- الطاقة.	5.0	4.3	6.6	6.7	5.6
- صناعة الحديد.	10.4	7.0	9.1	11	9.3
- مواد البناء.	0.3	6.2	-7.5	10.3	2.3
- مواد غذائية.	12.4	-19.1	-20.6	-16.5	-17.1
- مواد كيميائية.	-2.9	-5.9	-10.4	-5.9	-6.2
- الخشب و الورق.	-13.0	-2.3	-2.0	9.4	1.9
- النسيج.	-14.7	3.8	-0.3	-11.7	-5.7
- صناعة الجلود.	-0.6	19.0	6.5	22	-1.0
2- القطاع الخاص	3.6	5.0	3.5	3.5	4.5
القطاع الصناعي= القطاع العام+القطاع الخاص	2.0	1.2	3.2	3.2	2.3

المصدر: تقرير وزارة المالية، الوضعية الإقتصادية و المالية في نهاية سبتمبر 2004 ، بالإضافة إلى الاعتماد على صندوق النقد الدولي 2005 ، الفترة (2001-2004).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن القطاع العام سجل متوسط نمو سلبي بقطاع الصناعة ابتداءا من 2001 ب (1.3-) ، (3.2-) للسنوات 2002 ، 2003 على التوالي ، باستثناء سنة 2004 التي سجل فيها نمو إيجابي ب (2.6) إلا أن هذا لم يساهم أكثر في رفع متوسط النمو السنوي الإجمالي الذي قدر ب (0.8-) ، و إذا قمنا بالتحليل أكثر نجد أن هذا التراجع راجع إلى أن جل مكونات القطاع العام سجلت معدلات نمو سلبية (المواد الغذائية ، المواد الكيماوية ، الخشب و الورق ،النسيج ، صناعة الجلود ، ب (17.1- ، 6.2- ، 1.9 ، 5.7- ، 1.0-) للسنوات 2001 ، 2002 ، 2003، 2004 ، على التوالي.

أما القطاع الخاص فسجل متوسط سنوي إيجابي على مدار الأربع سنوات بنفس الوتيرة تقريبا ب (3.6 3.5، 3.5) للسنوات 2001 ، 2003 ، 2004) ماعدا سنة 2002 الذي سجل فيه معدل نمو لا بأس به ب (5٪) ، إذ قدر المتوسط السنوي ب (4.5٪) ، إلا أن هذا غير كافي مقارنة بالمبالغ المرصودة (المخصصة) ، و هذا التراجع خاصة

في القطاع العمومي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب منها : التعقيدات الإدارية ، سوء التسيير ، و أيضا الضعف الكبير الذي أصاب القطاع خلال السنوات الماضية إثر الإصلاحات المتكررة.

ثانيا: القطاع الفلاحي.

كان هدف القطاع من خلال تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PANDA ، (2001-2004) مايلي:

- دعم و تطوير الإنتاج الوطني في مختلف فروعها.
- تكييف أنظمة الإنتاج.
- إعادة و توجيه و إعطاء الأولوية للتشجير من خلال البرنامج الوطني للتشجير.
- إصلاح الأراضي بالجنوب.
- مكافحة الفقر و التهميش .
- ترقية التكوين و البحث و الإرشاد.
- النهوض بأنظمة ملائمة لضبط السوق.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.

و أيضا تحقيق نمو سنوي للإنتاج قدره (10٪)، و إنشاء 650000 منصب عمل.

أما فيما يخص الإنتاج، فقد استطاع القطاع تحقيق نسبة نمو تقدر ب 13.2 ٪ سنة 2001 ، ثم ليتراجع مردود الإنتاج إلى (-1.3 ٪) سنة 2002 بسبب الجفاف، أما سنة 2003 فشهدت تحقيق أرقام قياسية، و هذا راجع لتحسن الظروف المناخية حيث قدرت ب 17٪، و في سنة 2004 عرف الإنتاج الزراعي انخفاظا قدرت نسبته ب 3.1٪ و يرجع ذلك لانخفاض إنتاج الحبوب، حيث قدر إنتاجه بحوالي 40.8 مليون قنطار.

و كذا شهد إنتاج اللحوم الحمراء معدلات سلبية قدرت ب (-4.8٪) و إذا ما قارنا ما كان مخطط له من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فلم تكن النتائج المحققة تتطابق مع الأهداف المسطرة.

*** القطاع المصرفي:**

قامت الجزائر في الآونة الأخيرة بإصلاح المنظومة البنكية بشكل يتناسب مع التطورات الراهنة، ففي سنة 2000 تدعم الاستقرار المالي الكلي من خلال التراكم المعتبر لاحتياطات الصرف الذي بلغ 21 مليار دولار.[1]

يسيطر على النظام المصرفي التجاري في الجزائر أربعة بنوك حكومية كبيرة ، يتقدمها البنك الوطني الجزائري BNA فقد تواصلت الجهود سنة 2001 لإعادة هيكلة ميزانيات هذه البنوك من أجل إلغاء القروض المتعسرة لشركات القطاع العام، و تمت الموافقة في جويلية 2001 على قروض من البنك العالمي "Bi" لتطوير البنية التحتية للنظام المالي.

كما يعمل في الجزائر عدد من البنوك الأجنبية حيث أعلن في سنة 2002 عن مشروع توأمة يخص ثلاث بنوك أوروبية و أخرى جزائرية، و هذا ما سيؤدي إلى دعم البنوك الجزائرية بالخبرة الأوروبية في ثلاث مجالات (التسيير المالي، المصرفي، و تقنيات البنوك، و تنوع الخدمات بالقطاع المصرفي، لا سيما فيما يتعلق بالتحول المالي و المعالجة الالكترونية).

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلى 2009).

بعد انتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج اخر سمي بالتكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج (2001-2004) وهذا من أجل تثمينها، إذ خصص له غلاف مالي قدر ب 4203 مليار دج و بإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق و الميزانيات الإضافية و البرامج الجديدة لمناطق الجنوب و الهضاب العليا، انتقل غلافه المالي إلى 8705 مليار دج، أي حوالي 114 مليار دولار:

تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

* **قطاع الفلاحة** :سجل هذا الأخير نمو لابأس به خلال فترة البرنامج ماعدا سنة 2008 التي سجل فيها معدل نمو سلبي قدر ب (- 5.3٪) ، و هذا يعود للظروف الطبيعية (الجفاف) لأن الفلاحة في الجزائر تعتمد على الأمطار ، في حين وصل في سنة 2009 (21.4) و هو معدل جد مقبول[2].

* **قطاع الصناعة:** هو الآخر عرف قفزة نوعية، إذ انتقل معدل نموه من 2.5٪ سنة 2005 إلى 2.8٪ سنة 2006 ، ليتهاوى ب 0.8٪ سنة 2007 ، ثم ليتعافى و يصل إلى 4.4٪ و 5٪ للسنوات 2008-2009.[1]

[1] جريدة الخبر : احتياطي الصرف يتخطى 43 مليار دولار، العدد 4328 ، 2005/02/26. ص2.

[2] www.bank-of-algerie.dz Banque d'Algerie,les annexes des rapports des année 2010 p 161.

.* **قطاع البناء و الأشغال العومية:** مازال هذا الأخير يحقق معدلات جد مقبولة تكملة للبرنامج (2001-2004) بمعدل نمو متوسط قدره 9٪.

3- برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010- 2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، و تواصلت هذه الحركية ببرنامج آخر للفترة الممتدة من 2005- 2009 و هو البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي يدعم هو الآخر ببرامج إضافية خاصة لولايات الجنوب و الهضاب العليا و من أجل إتمام هذه الديناميكية تم استحداث برنامج جديد للفترة (2010-2014) و ذلك من أجل تدارك التأخر و استكمال المشاريع قيد الإنجاز. **و محتوى هذا البرنامج** : برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2010-2014) خصص له مبلغ 21214 مليار دج ، ما يعادل 286 مليار دولار ، و يشمل :

- برنامج جاري إلى غاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج (يعادل 130 مليار دولار).
- برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 155 مليار دولار.[2]

أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:2010/2014[3].

1- : تحسين ظروف معيشة السكان (التنمية البشرية).

حيث يمثل هذا الأخير 49.5٪ من قيمة البرنامج ، ووزعت هذه الحصة على النحو التالي :

- قطاع السكن حيث أخذ النصيب الأكبر ب 555 مليار دج للتخفيف من حدةأزمة السكن.
- قطاع التربية ب 200 مليار دج قصد التكفل الجيد بالمتمدرسين.
- قطاع التعليم العالي ب 141 مليار دج للنهوض بالقطاع.

2- : تطور الهياكل القاعدية.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 161

[2] بشكير عابد ، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001/2014) المركز الجامعي غليزان ، ص22.

[3] صالح صالحي، مطبوعة تحت عنوان : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2005 ، جامعة سطيف، ص: 13.

حيث تم تخصيص 31.5٪ من قيمة البرنامج لهذا المحور ، ب 6448 مليار دج ، حيث وزعت كما يلي:

- قطاع النقل 700 مليار دج.

- قطاع الأشغال العمومية ب 600 مليار دج.

- قطاع المياه من سدود و تحويلات ب 393 مليار دج.

- قطاع التهيئة العمرانية ب 10.15 مليار دج.

3-: دعم التنمية الاقتصادية.

- الفلاحة خصص لها 300 مليار دج ، نظرا لأن هذا الأخير يعتبر البديل الأساسي لقطاع المحروقات.

- الصناعة خصص لها 13.5 مليار دج قصد تحسين و تطوير الملكية الصناعية.

- الصيد البحري خصص له مبلغ قدر ب 12 مليار دج و ذلك لدعم مشاريع الصيد البحري.

- السياحة خصص لها مبلغ قدر ب 12 مليار دج بهدف إنشاء من منطقة توسع سياحي.

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصص لها مبلغ 4 ملايير دج نظرا للدولر الكبير الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة.

4- : تطوير و تحسين الخدمة العمومية.

خصص لها مبلغ قدر ب 2039 مليار دج موزعة على القطاعات التالية : العدالة ، المالية، التجارة ، العمل.

5- : مكافحة البطالة.

حيث خصص لها مبلغ قدر ب 360 مليار دج بنسبة 1.8 ٪ من قيمة البرنامج.

سادسا : تطوير البحث العلمي و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

حيث خصص له مبلغ ب 250 ملياردج للنهوض بهذا القطاع و عصرنته.

4- البرنامج الخماسي (2015 – 2019):

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر 2014 فتراجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الإقتصاد الوطني من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول و ما ستلقي به على القطاعات الأخرى باعتبار أن لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنموية و ما تسهم به من خلق مناصب العمل و رفع مستويات النمو الاقتصادي.

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من (الإصلاحات و المبادرات) الرامية بشكل خاص إلى (تنويع الاقتصاد، و تحسين مناخ الأعمال ، و تعزيز الأمن الطاقوي ، و حماية البيئة، و تطوير فروع الاقتصاد الأخضر، و النهوض بالمجالات الترابية)، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات و ربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج و الإستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات و مناصب الشغل، و يجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية و يكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجيع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النمو و التنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة و المياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات و الصناعة و السياحة). و خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دينار، أي280 مليار دولار، و يشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات و على العموم يمكن تلخيصها في :[1]

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز و التي ستستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و 100 دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن و تطويره "عدل".

- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي و إيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.
- و من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي و أمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في

[1] بوابة الوزير الأول الجزائري نقلا عن الموقع : Phtt: //www.Premier.ministre ، أطلع عليه: 2019/06/10.

(البحث و التنقيب) عن حقول نفط جديدة، و تطوير عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تمنراست و جانت ب 14 خط أنبوب لنقل النفط و الغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 6 مصاف جديدة، و هذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود ب 60 مليون طن و هذا بحلول 2018.

– حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و 15 منتجع سياحي.

– وضع برنامج تصميم الغرف الحرفية، و دعم الحرفيين بطريقة مباشرة و غير مباشرة.

– قامت الحكومة بتكملة مشاريعها فيما يخص 663 كلم من الطرق البرية الخاصة بالهضاب العليا.

– إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب و الهضاب العليا على مسافة 2000كلم، و من المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية و تهيئة الخطوط الخاصة .

– أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء "جن جن" و البدئ في انجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة ، و تعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع أو السكان.

– تعزيز الشركات الوطنية للطيران ب 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة و وهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

– قامت الحكومة بتحديث البنية التحتية للاتصالات و تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و تعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة و الخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث **G3** الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة و الثابتة، و أيضا الجيل الرابع **G4** الذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات.

– كما تتعهد الحكومة بتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن للنشاطات الإنتاجية، و تكثيف النسيج المؤسساتي لصالح المجتمعات الأكثر حرمانا من العمالة و التنمية، و سوف يتم هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية و المناطق الحدودية و إنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.

– تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، و تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر و جمع ومعالجة و إعادة تدوير واسترجاع النفايات.

– تسعى الحكومة إلى (تطوير استراتيجية الدولة للشباب، و مكافحة الآفات الاجتماعية و توفير مناصب العمل، و المساواة في الحصول على السكن، و الرياضة، و التنقل و الترفيه)، و سيتم تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، و تعزيز البنية التحتية المحلية، و تعزيز الرياضة المدرسية و الأكاديمية و المؤنثة، كما سيتم اتخاذ تدابير جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة و الهواة، و مكافحة العنف في الملاعب الرياضية و الكشف عن المنشطات.[1]

المبحث الثاني: تحليل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة من 2001-2017

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ترتبط سياستها الاقتصادية بمداخيل المحروقات والتي عرفت سياسة توسعية بعد الرؤية الإيجابية لسوق النفط بعد 1999 من حيث الموارد المالية المعبأة للإنفاق العام عبر برامج متتالية للاستثمارات العمومية، لكن ما شهدته أسعار النفط من صدمات كان لها لأثر البالغ على حجم إيراداتها وعلى سياساتها الاقتصادية الأمر الذي حتم على صناع القرار إعادة بناء سياساتهم ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومتينة.

تبرز هشاشة الاقتصاد الوطني من خلال هيمنة قطاع المحروقات مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى، حيث تتعدى نسبة مساهمته في موارد الدولة النسبة 60% دون أن يكون هناك نمو حقيقي للاقتصاد الوطني، هذا التركيز أحادي الجانب أثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وأظهر ضعفا لاقتصاد الجزائري و من هنا تبرز أهم التحديات التي تواجه هذا الاقتصاد خاصة في ظل انخفاض عائدات الصادرات النفطية وعدم تنوع المداخيل.

و سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطو رأداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

.المطلب الأول:تحليل تطور أداء النمو الاقتصادي

إن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي ولتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يجب مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما نوضحه في الجدول الموالي:

[1] بشير مصطفى "نهاية الريع،الأزمة و الحل ، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015 ، ص-ص: 170-171.

الجدول رقم 04: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 2001-2017

السنوات	الإنفاق الحكومي مليار دج	نمو الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	النمو الإقتصادي
2001	1321.0	4260.8	2.6
2002	1550.6	4541.9	4.7
2003	1690.2	5266.8	6.8
2004	1891.8	6127.5	5.2
2005	2052.0	7498.6	5.1
2006	2435.0	8514.8	2
2007	3108.5	9366.6	3
2008	4191.0	11043.7	2.4
2009	4246.3	9968.0	2.4
2010	4466.9	11991.6	3.3
2011	5853.6	14519.8	2.5
2012	7058.1	15843.02	2.7
2013	6092.1	16188.0	3.6
2014	6995.7	17228.6	3.8
2015	7656.3	16702.1	2.9
2016	7297.5	17406.8	3.3
2017	7389.3	18906.6	1.6

المصدر: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2017/tableauxannexes_2017.pdf

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، حيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي إذ يلاحظ أن:

- الفترة 2001 -2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي): حقق خلال الفترة متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدره 10,67 % ومتوسط معدل نمو اقتصادي قدر ب 4,8 %، إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من

2,6 % بداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة وصلتها الجزائر إذ بلغ 6.8% سنة 2003 ، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي.

- الفترة 2005- 2009(البرنامج التكميلي لدعم النمو): ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 2,98 % في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 14,64%وهو ما يؤكد استمرار تحسن النشاط الاقتصادي مع تزايد الإنفاق العام، ويلاحظ من الجدول انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 ب 9968 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية.
- الفترة 2010- 2014(برنامج التنمية الخماسي) :حقق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال الأربع سنوات (2010-2013) قدر ب 3 %إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة الارتباط بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

.- أدَّى انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 إلى تدهور موازين الاقتصاد الكلي. وفي عام 2017، تراجع معدل النمو إلى 1.6 في المائة من 3.8 في المائة في 2014، تأثُّراً بهبوط متوسط سعر النفط من 100 دولار للبرميل في 2014 إلى 52.51 دولارا للبرميل في 2017[1].

[1] https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep

الجدول رقم05 :نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004-2017 :

(الوحدة: %)

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء و الإشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2004	9.4	37.9	6.2	8.29	21.06	9.9
2005	7.7	44.3	5.6	7.5	20.1	8.4
2006	7.5	45.6	5.2	7.9	19.9	8.0
2007	7.5	43.5	5.1	8.8	20.5	9.1
2008	6.4	45.3	4.7	8.7	19.4	10.1
2009	9.3	31.2	5.7	11.0	23.6	12
2010	8.5	34.9	5.1	10.5	21.6	13.2
2011	8.1	36.1	4.6	9.2	19.7	16.4
2012	8.8	34.3	4.5	9.3	19.9	16.5
2013	9.8	30	4.6	9.8	23.1	15.2
2014	10.6	27.0	5.0	10.8	25.1	16.4
2015	11.6	18.8	5.4	11.5	27.2	17.4
2016	12.3	17.4	5.6	11.9	27.8	17.3
2017	12.3	19.1	5.5	11.7	27.3	16.8

المصدر:https://www.bank-of- algeria.dz/ rapportba2017/tableauxannexes_2017

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 17.19 %وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل والاتصالات واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 11.37 %، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 6.46 % كمتوسط لفترة الدراسة. إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات .

- **قطاع المحروقات** :يلاحظ من خلا ل الجدول هيمنة قطاع المحروقات أين قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمال يفي المتوسط ب 39.43 % مما يوضح أنه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتوضح معطيات الجدول أن انخفاض معدلات قطاع المحروقات خلال سنوات 2006 – 2013 أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بفترة دعم الإنعاش أين سجلت معدلات نمو متزايد نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات.
- .إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وإنما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البترول من 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99.68 دولار سنة 2014 ثم 42 دولار سنة 2016 ،وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، لترتفع نسبة مساهمة قطاع التجارة و الخدمات، أما قطاع الفلاحة والصناعة فرغم انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلا أن نسب مساهمتها بقيت مستقرة وهذا ما يدل على ضعف هاذين القطاعين.[1]

– **قطاع البناء والأشغال العمومية** :يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي استفادت بشكل سيادي من مخصصات كبيرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي أين حقق هذا الأخير متوسط مساهمة قدر ب 10.57 % نتيجة تزايد حجم الإنفاق العام الموجه خاصة لقطاع السكن والمنشآت القاعدية.

– **قطاع الفلاحة** :تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ لم تتعدى مساهمته في الناتج المحلي 10.37 % في المتوسط ونتائجه دون الأهداف المرجوة فإنتاجه غير مستقر ولا يزال يخضع للظروف المناخية بسبب الجفاف.

- **قطاع الصناعة** :سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متدنية قدرت ب 5.2 % كقيمة متوسطة وهذا ما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنعاش الاقتصادي ، إ لا يزال هذا القطاع يعانيمنذسنواتلعدموضوحمعالمالإستراتيجيةالخاصةبه،والعجزالاستثماريخاصةمنناحيةالتمويلوالعقارو الإجراءات الإدارية المعقدة، الشيء الذي أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي و بالتالي ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية وكخلاصة نقول أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي هو تأثير ضعيف وظرفي وغير مستدام بسبب التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يحدده أداء قطاع المحروقات.

[1] ضيف محمد،.عزوز احمد، واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر و الية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، 2018، ص: 27

المطلب الثاني : تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة2001 –2018

يكمن التحدي التنموي الأبرز الذي عمدت إليه برامج الإنعاش الاقتصادي إلى خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة، والتي حسب الإحصائيات الواردة عرفت انخفاض خلال فترة الدراسة، وهذا ما سنقف عليه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات .البطالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2018

الجدول رقم 06: تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2001–2018

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة %	10	7.3	11	9.8	10.6	11.2	10.4	12	11.7

المصدر: د.مغنية موسوس، ضبط الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص:180.

يبين الجدول أعلاه ارتفاع معدلات التشغيل منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة من 27,3 % سنة 2001 لتستقر في حدود 9,8% سنة2013 وبشكل عام فإن الاعتماد على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر خلال فترة البرنامج حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن الإشكال المطروح هو مدى استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية المعتمدة أساسا على العائدات البترولية، فنضوب هذه الثروة أو تراجعها سيؤدي إلى توقف اضطراري للإنفاق ولمعظم المشاريع وعودة ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما عرفته الجزائر من خلال مسيرتها التنموية وخير دليل صدمة 2008-2009 الأخيرة التي أجبرت الجزائر على تبني سياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة، مع أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، كما أن أغلب المناصب تركزت في قطاع الخدمات والاتصال دون القطاعات الهامة الأخرى لذلك تباينت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

يمكن توضيح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة التشغيل	20.74	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11	11.67	10.67	8.97

في قطاع الفلاحة (%)									
التشغيل في قطاع الصناعة (%)	**13.53**	**13.15**	**14.24**	**11.95**	**12.47**	**12.60**	**13.73**	**14.24**	**13.12**
التشغيل في البناء و الأشغال العمومية	**12.40**	**15.07**	**14.18**	**17.73**	**17.22**	**18.14**	**19.37**	**16.92**	**16.35**
التشغيل في قطاع الخدما ت %)	**53.26**	**54.61**	**53.43**	**56.70**	**56.41**	**46.14**	**55.23**	**58.37**	**61.55**

المصدر: د.حيدوشي عاشور،د. وعيل ميلود ، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات،العدد الخامس، جوان 2017، ص 332.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يحتل الريادة من حيث توظيف اليد العاملة، إذ يستحوذ القطاع على أكثر من نصف الطبقة المشغلة، وقد أدت الاجراءات التي اتخذتها الدولة وخاصة في مطلع الألفية إلى انتعاش قطاع الخدمات لتنتقل النسبة من 48.70 %سنة 2001 إلى حوالي 61.55% سنة 2012 خاصة في ظل تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة المشاريع الاستثمارية والدعم الممنوح من

طرف الوكالة الوطنية أين اتجه الشباب إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة: كالنقل ،المطاعم ، وخدمات الإعلام الآلي ويضاف لذلك توسع قطاع الاتصالات وما عرفه من دعم عبر برنامج الإنعاش الاقتصادي ، يليه قطاع الفلاحة بنسبة

مساهمة % 16,37 في المتوسط ، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة 15.43 % نتيجة الاهتمام بقطاع البنى التحتية والسكن.

أما قطاع الصناعة لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برامج الإنعاش الاقتصادي إذ سجل نسبة مساهمة ضعيفة لم تتعدى 12%.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مناصب الشغل في الجزائر تبقى مؤقتة بالنظر إلى تطور حجم الأجراء المؤقتين من خلال الآليات المتخذة من طرف الدولة والموجهة لتشغيل الشباب عبر عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج.

المطلب الثالث:تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة2001-2018:

و يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تطور معدلات التضخم للفترة 2001-2018

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	3.9	4.5	8.8	3.3	5.1	5.2	4.7	4.3	4.8

المصدر:https://www.bank-of- algeria.dz/ rapportba2017/tableauxannexes_2017

عرفت معدلات التضخم انخفاض حيث بلغت 0,3% سنة 1995 بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعد سنة 2000يلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية التي بلغت سنة 2004 حوالي 4% ليصل سنة 2009 5,7% و 8,9%سنة 2012 وحوالي 3,3%سنة 2013 ، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، والجدول أعلاه يوضح تطور معدلات التضخم للفترة 2001-2018.

ترجع أهم العوامل المولدة للضغوط في الجزائر في الفترة الأخيرة إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي وكذا زيادة الأجور وما ينجم عنه من زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة، وتعود أسباب التضخم في الجزائر إلى عاملين رئيسيين هما

- تضخم أسعار الواردات وهو تضخم مستورد.

- الإنفاق الحكومي المتزايد[1]

ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين، أن نسبة التضخم السنوي لسنة 2018 في الجزائر تبقى منخفضة بالمقارنة مع التحذيرات التي أطلقها خبراء وهيئات مالية دولية من ارتفاع قياسي للتضخم بعد لجوء الجزائر إلى نمط التمويل غير التقليدي من خلال إعادة طبع النقود شهر أكتوبر 2017.

وأشار الخبراء إلى نسب التضخم التي سجلتها الجزائر قبل بدء الأزمة الاقتصادية في 2014، حين بلغت 8.9% مع نهاية 2012، ما يعني بحسبهم قدرة الحكومة الجزائرية "إلى حد كبير" في التحكم في نسب التضخم.

غير أن خبراء آخرين يرون في نسب التضخم السنوي في الجزائر منذ بداية 2018 مؤشراً على بداية انهيار القدرة الشرائية للمواطن، مستدلين على ذلك بالارتفاع الكبير المسجل في مختلف الأسعار، إضافة إلى استمرار تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار و اليورو.

و بحسب الخبير المالي والاقتصادي الدكتور جمال بلخباط ، فإن "المؤشرات السلبية الحالية لنسب التضخم في الجزائر تتوافق أيضا مع اقتصاد غير المتماسك وغير المنتج للثروة وغير المتعدد لمصادر الدخل والمعتمد على الاقتصاد الريعي، إضافة إلى تآكل احتياطات الصرف إلى النصف والتذبذب المسجل في أسعار النفط.

وأضاف الخبير المالي في حديث مع "العين الإخبارية" أن "للتمويل غير التقليدي علاقة مباشرة بارتفاع نسبة التضخم السنوي في الجزائر، وعلينا أن نوضح أمرا مهماً، وهو أن الاقتصاد الجزائري لا يخضع لقوانين العرض والطلب، بل إلى منطق الاحتكار والمضاربة، والأسعار المسجلة في مختلف الأسواق لا تعبر عن حقيقة الأسعار التي يجب أن تكون، وهذا يرجع إلى أن الأسواق غير مراقبة وغير منظمة، وهي تسير بشكل عشوائي، ولا سيطرة للحكومة عليه، وبالتالي فإن ربط نسب التضخم بالأسعار المسجلة يبقى بعيداً عن الواقع.."

وعن استقرار نسبة التضخم السنوي لسنة 2018 في حدود 4.8% بشكل رآه خبراء آخرون منخفضاً مع توقعات سابقة بأن تكون أكبر بفعل تطبيق نمط التمويل غير التقليدي، يرى الدكتور جمال بلخباط أن "نسب التضخم منذ بداية 2018 في الجزائر تبقى فعلا بعيدة جدا عن توقعات باقي الخبراء بأن تفوق 20 %، لكن يجب الإشارة إلى أنه إذا ما قورنت نسبة 4.8% مع القدرة الشرائية للمواطن فهذا يعني أن ذلك الرقم ضخم وغير مناسب للقدرات الشرائية للمواطن الجزائري التي تعتبر أصلا قدرة محدودة، وإضافة إلى أنه غير مناسب أيضا مع إمكانيات الاقتصاد الجزائري."

[1] د.حيدوشي عاشور،د. وعيل ميلود،أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات،العدد الخامس، جوان 2017، ص 333.

وكان صندوق النقد الدولي قد أعرب في آخر تقرير له عن "عدم ثقته" في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد للعام الرابع، ورأى التقرير أن بعضها يهدد اقتصاد الجزائر.

ورغم نسب التضخم السنوي في الجزائر لعام 2018 التي تبقى منخفضة "نوعاً ما" مع توقعات الخبراء، إلا أن صندوق النقد الدولي واصل توجيه تحذيراته للحكومة الجزائرية من جملة الإجراءات المالية التي اتخذتها والتي قال إنها "ستعمل على تغذية التضخم"، خاصة في حال زيادة السيولة النقدية وارتفاع الأسعار وفرض قيود على الاستيراد، بحسب التقرير.[1].

المطلب الرابع: مؤشرات التوازن الخارجي للفترة2001-2017

يقصد بمفهوم التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات تقييم فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وعليه سنقوم بتحليل التطور في رصيد ميزان المدفوعات و دراسة المديونية الخارجية باعتبارها مؤشر لاستقلالية القرارات الاقتصادية.

أ ولا: تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة من 2001-2017

الجدول رقم 09:**تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-20017**

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86
الميزان التجاري	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.99	-0.99	2.54	3.45
الصادرات من المحروقات	18.53	18.11	23.99	31.35	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
رصيد ميزان المدفوعات	15.33	20.06	26.44	0.13	-5.88	-27.53	-26.21	-22.09	

[1] https://al-ain.com/article/turkish-lira-is-retreating-against-the-dollar

الميزان التجاري	12.15	25.96	20.16	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	3.18	2.37	-0.36	-1.02	3.39	-0.06	0.18	0.33
الصادرات من المحروقات	56.12	71.66	70.58	63.81	58.46	33.08	27.92	33.20

المصدر: متوفر على الرابط: (http://www,bank-of-algeria-,dz/rapport,htm) تاريخ التحميل: 2019/06/07

يتضح من الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب رغم الرصيد السالب لميزان العمليات الرأسمالية نتيجة تسديد خدمات الديون الخارجية ولكن رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب أين بلغ قيمة قصوى سنة 2008 قدرت ب 36,99 مليار دولار،لينخفض إلى 3,86 نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99,9 دولار للبرميل إلى 62,2مليار دولار للبرميل سنة 2009 ، مثلما هو مبيّن في الجدول من خلال التطور الإيجابي لصادرات المحروقات وهذا ما انعكس إيجابا على رصيد الحساب الجاري أين بلغ سنة 2014 حوالي 58,33 والذي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج ويظهر ذلك من خلال تزايد قيمة الواردات التي ارتفعت خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 من 9,48 مليار دينار سنة 2001 إلى 17,95 مليار دينار سنة 2004 ، و تزايدت خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو من 19,86مليار دينار سنة 2005 إلى 37,40مليار دينار سنة 2009 لتنتقل من 38.88 مليار دينار سنة 2010 إلى 51,56 مليار دينار سنة 2014 أي تزايدت الواردات بنسبة % 42,09 خلال الفترة 2001-2014 وهو ما يترجم أنّ نسبة كبيرة من الطلب الكلي المتولد خلال البرامج الثلاث قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الواردات وهو ما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج و المداخيل والتوظيف.[1]

ثانيا -**تطور المديونية الخارجية** :

إن معظم المؤشرات السابقة توحي لنا تحسن واضح في معالجة مشكلة المديونية في الجزائر ويمكن تتبع ذلك من خلال تطور قيمة المديونية الخارجية من خلال الجدول التالي:

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود،أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

الجدول رقم :(10) تطور قيمة المديونية الخارجية للفترة 2001-2016

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة المديونية الخارجية	22.57	22.64	23.74	21.82	17.19	5.61	5.60	5.92
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
قيمة المديونية الخارجية	5.68	5.68	4.41	3.69	3.73	3.73	3.02	3.84

المصدر: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2017/tableauxannexes_2017.pdf

يلاحظ من الجدول أعلاه تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية وهذا نتيجة تطور الصادرات في قطاع المحروقات نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الذي عرفت أسعاره مستويات قياسية بداية من سنة 2008 لكن الإشكالية أو الخلل أنّ هذه الاحتياطات لم توجه إلى استثمارات في القطاعات المنتجة والتي تحتاج إلى عمالة مكثفة من أجل التقليل من نسبة البطالة كقطاع الفلاحة، الصناعة، وتم توجيه هذه الاحتياطات نحو الاستيراد كما عرفت مستويات الأجور زيادة ملحوظة منذ سنة 2008 زيادة على التوسع في الإنفاق الحكومي.

شكلت المديونية العبء الأكبر على الاقتصاد الجزائري وأخذت خدمات المديونية تمتص الجزء الأكبر من عوائد صادرات النفط، وقد عرفت الديون الخارجية ارتفاع بين سنتي 2002 و 2003 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20 %) الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت ب 1,9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003 [1]، هذا وقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة للديون البالغ أجل استحقاقها لهذا عرفت هذه الأخيرة انخفاضا من 21.82 مليار دولار نهاية 2004 إلى 5.61 مليار دولار نهاية 2006 لتعرف انخفاضا ولو بوتيرة بطيئة إلى أن بلغت3.73 مليار دولار سنة 2013 باستثناء سنة 2008 التي عرفت زيادة في المديونية الخارجية بلغت 5,92 مقارنة ب 5,60 مليار سنة 2007 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة2008 .

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاع لأسعار النفط وزيادة الصادرات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا، إلا أن تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن تقييم الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري يتطلب تشخيص معمق على المستوى الكلي، فقد عرفت الجزائر إصلاحات سجلت نمو اقتصادي جد بطيء وغير كاف لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، لكن الارتفاع المحسوس للعوائد النفطية مكّن الاقتصاد الجزائري من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة التي بلغت % 9,8

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود،أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري نفس المرجع السابق ص: 336.

سنة 2013، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0.45 مليار دولار سنة 2014 ، وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0,13مليار دولار سنة 2013 ، وتحسن في حجم المديونية الخارجية ب 3,39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 194 مليار دولار سنة 2013 ، رغم هذه النتائج وتحسن هذه المؤشرات تبقى بين من يرى أن الاقتصاد حقق نتائج إيجابية نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وتثمين لتوجهات الدولة نحو تحقيق التنمية، إلا أن البعض الآخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح و الإستثمارات بنفس المنظار وذلك باعتبار التوازن الداخلي والخارجي حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية للإقلاع.

إن تحقيق مثل هذه الإنجازات تطلب ضخ أموال طائلة، حيث أن إنفاق 1% من طرف الدولة يحقق نمو في الناتج المحلي الإجمالي ب % 2,5 إلى3% ، أما الجزائر فقد قامت بضخ حوالي % 18 من الناتج المحلي الإجمالي لتحقق نمو قدره% 5,5 ، ما يترجم الضعف الكبير نتيجة عدم قدرة البرنامج المطبقة على خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة وبالتالي تحقيق خلق فرص عمل دائمة، إذ بينت تجارب العديد من الدول إمكانية توسيع الاقتصاد للحصول على الميزة التنافسية كالزراعة الصناعة والسياحة،،،إلخ[1].

بالرغم من هذه الإنجازات فالدولة اليوم أمام إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة على المدى المتوسط و البعيد و عليها البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة و تركيز الجهد الاستثماري في أفاق 2019 حول القطاعات الراكدة كالسياحة و الصناعة بجميع فروعها مثل الصناعة الغذائية و الصيدلانية ، كما أن الدولة قد استثمرت كثيرا في المنشآت و الطرق و إن كان يجب المواصلة إلا أنه ينبغي تطوير قطاعات أخرى على غرار التكنولوجيا الجديدة ، لابد من توفير الإمكانيات المادية و المالية و البشرية، و القيام أيضا بالإستثمار في القطاعات الراكدة فقطاع السياحة مثلا لا يزال قطاعا غير مستغل لا تتعدى مداخيله 200 مليون دولار و تحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا مقارنة بتونس المرتبة 38، كما لا تمثل السياحة 3٪ من الصادرا ت خارج المحروقات، كما أن الصناعة لزالت غير مفعلة و لا تساهم إلا ب 5٪ في القيمة المضافة و الفلاحة ب8٪، و فرص النمو الاقتصادي في الجزائر تتجاوز بكثير قطاع المحروقات بفضل قابلية الاقتصاد الجزائري للتنويع.

و إن من أهم العوامل الرئيسية للنهوض بالقطاع الاقتصادي أي مفاتيح النمو و التي تبدأ بمنظومة التعليم و عصرنتها و تأهيل الموارد البشرية إضافة إلى عوامل أخرى : إعادة هيكلة القطاع العام على أساس الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص، فك الارتباط بالريع و العمل على تنويع الاقتصاد و تحفيز القطاعات الراكدة، تحسين مناخ الأعمال.

إن هذه العوامل يتم تنفيذها و فق تسلسل زمني ففي :

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود،أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 337

– **المدى القصير**: يجب ضبط آليات النمو الاقتصادي من خلال ضبط التشريعات و تحريك القطاعات الراكدة بواسطة آليات ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني و الأجنبي.

– **المدى المتوسط** : الاستثمار في العنصر البشري أي الاستثمار في مخزون قدره 11 مليون متمدرس كطاقات كامنة باعتبار قطاع التعليم مفتاح للنمو و ليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيطين الاقتصادي و الاجتماعي.

– **المدى البعيد** : الإعتماد على التكنولوجيات الدقيقة و الطاقات المتجددة و الاقتصاد المبني على المعرفة.[1]

المبحث الثالث:الانعكاسات المحتملة لمشروع إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على مختلف القطاعات:

يأتي إقدام الجزائر على الانضمام إلى هذه المنظمة من أجل الحصول على امتيازات المنظمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أن الانضمام يعني الالتزام باتفاقيات المنظمة والذي يترتب عنه دون شك أن تنفيذ هذه الاتفاقيات سيكون له آثار متباينة لذلك ستواجه الجزائر تحديات عدة باندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومما لاشك فيه فإن إقبال الجزائر على هذه الخطوة المصيرية بالنسبة لاقتصادنا لايخلو من الخطورة بمكان، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد الوطني لذلك فإن الانضمام إلى هذه المنظمة يترتب على اقتصادنا الوطني انعكاسات عدة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أن التساؤل الذي يمكن أن يثار في هذا الشأن ماذا سيجني الاقتصاد الوطني من هذا الانضمام؟

وللإجابة على هذا التساؤل نتعرض في هذا المبحث إلى أهم الانعكاسات الايجابية والسلبية التي تمس أهم المجالات الاقتصادية.

المطلب الأول: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي و الزراعي.

من المتوقع أن تكون هناك أثار سلبية وايجابية لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي الزراعة و الصناعي.

أولا: الانعكاسات المحتملة على القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحساسة فقد حاولت الجزائر إصلاح هذا القطاع عن طريق إدخال عدة تعديلات على السياسة الزراعية، ولكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية، وسنحاول توضيح الانعكاسات المحتملة على القطاع الزراعي لمشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **الانعكاسات السلبية على القطاع الزراعي:**

[1] حيدوشي عاشور/ وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد 2017/5 ، ص: 341.

- إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع وستحمل الجزائر خسائر كبيرة نتيجة هذا الارتفاع باعتبارها مستورد صافي للغذاء والتي تمثل 25 %من إجمالي الواردات.
- أقرت المنظمة تخفيض الرسوم الجمركية الأمر الذي يؤدي إلى إفساح المجال أمام الواردات الزراعية الأجنبية مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي في الجزائر بسبب عدم قدرته على المنافسة، وذلك راجع إلى النقص في استعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي بالإضافة إلى مشكل الجفاف الناتج عن الاعتماد على العوامل المناخية.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يلزمها بأن تعمل على تحويل القيود الكمية المفروضة على الصادرات الزراعة إلى قيود تعريفية ثم تقليصها في مدة قدرها 10سنوات بمقدار 24% و هذا من شأنه أن يؤثر على إيرادات الدولة[1].
- سيحد تطبيق اتفاقية الزراعة من إمكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الإنتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى في ظل الاعتماد على استيراد مدخلات الإنتاج بأسعار مرتفعة.
- يؤدي رفع القيود على السلع الموردة إلى الجزائر إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية والغذائية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية.
- يعتبر تطبيق إجراءات حماية الصحة والنبات، من أهم التحديات التي ستواجه القطاع الزراعي الجزائري، بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر، بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه قد تتأثر الجزائر من إستخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على دخول المنتجات الزراعية لأسواقها خاصة على المدى البعيد[2].

إن الإحصائيات تشير إلى النسبة الضعيفة التي يشارك بها القطاع الزراعي في تغطية الواردات الوطنية وهي النسبة التي قدرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بما لا يفوق 4 % إن هذه المعطيات تبين لنا أن التأثير السلبي لاتفاقيات المنظمة على قطاع الزراعة سيكون أكثر منه إيجابي، وذلك نظرا لتحكم المصدرين الأجانب في أسعار هذه المواد غير أنه يمكن العمل على تجنبها وذلك باستغلال الفرص المتاحة للجزائر من مساحات شاسعة ومناخ طبيعي.

- **الانعكاسات الإيجابية على القطاع الزراعي:** بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمكنها بالنهوض بالقطاع الزراعي وذلك من خلال السماح لها تقديم الدعم الداخلي المسموح به للدول النامية والغير مسموح به للدول المتقدمة، وهو دعم الاستثمار في المجال الفلاحي والذي يعتبر حافز مهم للنهوض بالقطاع ألفلاحي[3].

---

[1] سلامي ميلود،بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الإنضمام، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية،المجلد 01، العدد 07،سبتمبر 2017، ص-ص: 255،256

[2] بوخاري امنة،د.براهيمي بن حراث حياة، جدلية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 12، نوفمبر 2018، ص: 152

[3] سلامي ميلود،بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الإنضمام، مرجع سبق ذكره، ص: 255،

- من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية.
- إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري ممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي و بالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الانتاج كالحبوب و القمح و التمور...الخ، و لا شك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف بدوره على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي و الري واستخدام تقنية حديثة في البذور و وسائل الإنتاج، و في هذا المجال تحاول الجزائر استخدام برنامج مكثف للتعديل الهيكلي للاقتصاد، بما في ذلك القطاع الزراعي.[1]
- إن هذه الآثار الايجابية والتي يمكن أن يستفيد منها قطاع الفلاحة الجزائري إذا تم استغلالها فإنها أولا ستتحرر من التبعية الغذائية وسيكون لنا أيضا مورد أخر غير مورد المحروقات المعتمد عليه.

ثانيا: الانعكاسات المحتملة على القطاع الصناعي:

يمكن تحليل أهم الآثار المحتملة على القطاع الصناعي من خلال رصد الآثار السلبية والايجابية.

. الانعكاسات السلبية على القطاع الصناعي :

- من خلال الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، فإنه من المتوقع أن ترتفع تكلفة بعض الصناعات بسبب إلغاء الدعم الإنتاجي، و إلغاء دعم الصادرات، و ارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن، و ارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التقنيات و الاختراعات
- تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق سيؤدي إلى اختفاء بعض صناعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها.
- تعرض صناعات المؤسسات المحلية إلى منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو المنخفضة السعر بشكل مبالغ فيه خاصة من الدول الأسيوية.[2]
- إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية يزيد من شدة المنافسة بين المنتوج المحلي والمنتوج الأجنبي، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تتكبد خسائر ضخمة وبالتالي خروج هذه المؤسسات من المنافسة وبالتالي يتم غلق هذه الأخيرة ،

[1] مولحسانايات الله، فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الاحياء، العدد 11، ص: 350

[2] توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:278.

هذا ما يجعل الجزائر تتجه إلى الاستيراد من الدول المتقدمة التي تتمتع بالجودة العالية وقلة التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية وبالتالي انخفاض الدخل وانخفاض حجم العمالة وانخفاض مستوى المعيشة.

-اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات التي تمثل حوالي97% من إجمالي الصادرات يجعلها بعيدة عن الاستفادة من المزايا التي يمنحها الانفتاح التجاري ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، كما أن ضعف حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج و عدم خبرة المؤسسات الجزائرية في مجال التكنولوجيا والتسويق.

2- الانعكاسات الإيجابية على القطاع الصناعي:

الجزائر باعتبارها دولة نامية فإن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، سينجر عنه انعكاسات و أثار عدة على المؤسسات الصناعية، و هذا ما يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات بما يتناسب مع التزامات و شروط المنظمة العالمية للتجارة، بهدف حصر السلبيات و التعامل معها و تعظيم الإيجابيات، ومن بين أهم الآثار الإيجابية لهذا الانضمام في المجال الصناعي ما يلي:

- سيسمح هذا الانضمام المرتقب لمنتوجات المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي أن تفرض حصص كمية مؤقتة لسلعة أو أكثر بشرط ألا يكون هذا الاجراء خطرا كاملا مع التزام التخفيض التدريجي له بحيث يزال بعد ذلك نهائيا، و هذا ما يعتبر وسيلة فعالة لتشجيع الصناعات الوطنية في أطوارها الأولى، لحين تعاظم قدرتها على المنافسة العالمية، لأن المنافسة لا ترتكز فقط على الأسعار، بل تعتمد كذلك على الجودة و منافسة الإدارة و منافسة الابتكار و التمييز الإنتاجي ، و يعني ذلك ضرورة تبني المؤسسات الصناعية لوسائل تنافسية جديدة تواجه بها الواردات الصناعية في الأسواق المحلية، و كذا تسهيل عملية الوصول للأسواق الدولية.
- يمكن في إطار تطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة تغيير الهيكل الإنتاجي لصناعات المؤسسات المحلية و تحسين كفاءتها و فعاليتها الإنتاجية في ظل المنافسة، و إيجاد منافذ لتسويق المنتجات تجعل المؤسسات تهتم أكثر بزيادة و تحسين الجودة و السعر.[1]
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة يساعد على توفير مناخ ملائم لاستثمار الأجنبي الأمر الذي يساهم في استقطاب المؤسسات الصناعية الأجنبية للاستثمار في الجزائر مما يساعد على تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية وذلك من خلال الشراكة مع هذه المؤسسات أو من خلال الاحتكاك بها.

[1] توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:288.

- يساعد ويساهم الانضمام فيرفع الحواجز وتقليصها في الأسواق العالمية أمام المنتجات الصناعية الجزائرية خاصة في المجالات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة على المنافسة كصناعة البتروكيماويات التي تعتمد على المواد النفطية المتوفرة بالجزائر.
- يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة الحق في الاستفادة من المعاملة المتميزة والتفضيلية التي تمنحها المنظمة إلى الدول النامية وذلك من أجل حماية صناعتها الناشئة من خلال التمتع بفترات زمنية أطول لتنفيذ التزاماتها، والاستفادة من الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وذلك بحصولها على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة وشبه المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة وهي فرصة محققة لفرض المؤسسات الصناعية الجزائرية وجودها في الأسواق العالمية[1].

إن هذه الايجابيات لن تتحقق إلا بالقدر التي تبذله المؤسسات الصناعية الجزائرية للاستفادة من الظروف المتوفرة.

المطلب الثاني: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات

إن قطاع الخدمات يشهد نموا متسارعا و يلعب دورا أساسيا في معظم الإقتصاديات فهو يشكل60 %إلى70 % من ذلك الناتج في الإقتصاديات المتقدمة، و اكثر من 50 % في الإقتصاديات النامية ، و لما كان هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية يتميز بمستويات تطور متفاوتة بين الدول المتقدمة،و الدول النامية و هذه الاخيرة التي تتميز بالضعف الكبير في درجات التقدم للنشاطات الخدمية الأمر الذي يجعل التحرير المتسرع لهذا القطاع يعني تعويم أشكال من المنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى و بين الأطراف الضعيفة بمؤسساتها الأضعف، و ستكون نتائج تلك المنافسة المزيد من الاصطفاء السوقي لصالح المؤسسات القوية فيؤدي ذلك إلى اختراق انتشاري واسع للنشاط الاقتصادي الخدمي في البلدان النامية.

و لكي نتصور حجم الأثار الإيجابية و السلبية التي ستترتب عن التحرير السريع لهذا القطاع لابد من إبراز أهم الأنشطة الخدمية التي يشملها و التي تم تصنيفها إلى ما يلي:[2]

1- خدمات الأعمال و تشمل الخدمات المتخصصة (القانونية و المحاسبية والضريبية والهندسية و الصحية و البيطرية)، و خدمات الحسابات الالية و ما يرتبط بها (مثل خدمات التركيب، و خدمات تنفيذ البرامج و قواعد البيانات، و معالجتها..)و خدمات البحوث و التطوير في العلوم الطبيعية و الإجتماعية و الإنسانية و غيرها من

[1] سلامي ميلود،بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الإنضمام، مرجعع سبق ذكره، ص 254

[2] الدكتور صالح صالحي، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 01،2001، ص-ص:58،59.

التخصصات الأخرى، و الخدمات العقارية، و خدمات الإيجار و التأجير (السفن و الطائرات و غيرها، الآلات و المعدات...)، و خدمات الأعمال المرتبطة بالإعلان و التسويق و الاستشارات الإدارية والعلمية و الفنية و التحاليل.

2- خدمات الإتصال و تشمل خدمات البريد و الإتصالات بمختلف أنواعها(مثل البريد السريع، و خدمات الهاتف و الفاكس و التلغراف و نقل البيانات بالإرسال السريع...الخ) و خدمات الوسائل السمعية و البصرية(مثل خدمات إنتاج و توزيع و عرض الأفلام التلفزيونية، و شرائط الفيديو، خدمات الإذاعة و التلفزيون و الإرسال الإذاعي و التلفزي، و التسجيل...)الخ

3- خدمات التوزيع و تتضمن: خدمات الوكلاء بالعمولة، خدمات تجارة الجملة و التجزئة، خدمات حقوق الامتياز التجارية الخ

4- الخدمات التعليمية بما تشمله من خدمات التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي، و تعليم الكبار..الخ

5- خدمات البيئة مثل خدمات المجاري، و خدمات التخلص من النفايات و خدمات الصرف الصحي...الخ

6- الخدمات المالية و تشمل خدمات التامين و الخدمات المصرفية و المالية مثل قبول الودائع و الإقراض و التأجير التمويلي، خدمات الدفع و تحويل الأموال و الضمانات و الالتزامات، و الإيجار لحساب المنشأة أو لحساب العملاء في البورصة أو في سوق الأوراق المالية غير المسجلة و ما يتصل بذلك، المشاركة في إصدار الأوراق المالية بكافة أنواعها بما فيها أعمال الضمان و الاستثمار، السمسرة المالية، إدارة الأصول...الخ

7- الخدمات الصحية و الاجتماعية و أهمها خدمات المستشفيات و خدمات الصحة البشرية الأخرى ...الخ

8- خدمات السياحة و الأسفار و أهمها الفنادق و المطاعم و التموين المرتبط بها، و خدمات وكالة السفر و السياحة...الخ

9- خدمات النقل بما فيها من خدمات النقل البحري، و النقل المائي الداخلي، و النقل الجوي، و النقل الفضائي، و النقل بالسكك الحديدية و النقل البري، و خدمات النقل بالأنابيب و الخدمات المساعدة لجميع وسائل النقل (وكالات نقل البضائع، التخزين و المخازن..الخ).

و هناك خدمات استثنيت من الإتفاقية و هي الأكثر ارتباطا بالسيادة الوطنية مثل خدمات الدفاع و الأمن و العدالة...الخ

إن تلك الفروع المشار إليها تبين أهمية هذا القطاع و المخاطر المستقبلية للتحرير المتسرع لقطاع الخدمات، و إذا أخذنا الخدمات التي لها أثار سريعة و مباشرة مثل الخدمات المالية بأهم فروعها و هي البنوك و شركات التأمين أي

القطاع المصرفي بشكل عام،يمكن أن نتصور حجم الأثار الإيجابية و السلبية التي ستترتب عن التحرير السريع لهذا القطاع.

أولا:الانعكاسات المحتملة على القطاع المصرفي:

و تتمثل في الانعكاسات الإيجابية و السلبية.

1- الانعكاسات السلبية على القطاع المصرفي:[1].

- التخوف من المنافسة الغير المتكافئة مع البنوك الأجنبيةٌ.
- إن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.
- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفيةٌ بما يعنيه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحليةٌ قد يؤّدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سيأسات البنوك الأجنبيةٌ على السيأسات الاقتصاديةٌ الكليةٌ للدولة، وبالتالي على سيأسات التنميةٌ عند وجود أشكال المنافسة الضارة، حيث إن هناك مجالات رئيسيةٌ في السيأسات الاقتصاديةٌ يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل الرقابة على النقد و السيأسة الائتمانيةٌ و غيرها.
- يمكن لتحرير تجارة الخدمات المصرفيةٌ تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات والصناعات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصاديةٌ التي تتبناها الدولة.
- يتّطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر إطارات مصرفيةٌ ماهرة و مِؤهلة وقادرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية.
- تزايد حدة المنافسة خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي، مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي.
- ضعف قدرة البنوك الجزائرية على فتح بنوك لها بالخارج، وكذلك خفض تكلفة الخدمات المصرفية.
- تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية.
- لازالت البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها.
- يمكن أن يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى تزايد التعامل في المشتقات المالية والمصرفية،والتي ينظر دائما على أنها منطقة خطر.

2-الانعكاسات الايجابية على القطاع المصرفي:[2]

[1] زيدان محمد، الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد03، 2004، ص:139.

[2] بن عيسي شافية، أثار و تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص: 138.

- يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة و استقرارا.
- إن إتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الإندماج المصرفي.
- يمكن أن تؤدي عملية التحرير إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كّلما اشتدت درجات المنافسة و الإندماج المصرفي.
- إن المنافسة تدفع البنوك إلى تحسين الإدارة و زيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية و تخفيض العمولات وتخفيض فروق

أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع.

- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة

و التكنولوجيا، و كذلك تخفيض مخاطر السوق.

- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها مثل

الترويج للإصدارات في الأوراق المالية، إدخال عمليات التأجير التمويلي بخبرة أجنبية متطورة

وغيرها.

- يؤدي تحريرا لخدمات المصرفية إل دعم المصارف الجزائرية في تنمية قدراتها على الدخول

في أسواق التمويل الدولي و ترسيخ القواعد الرأسمالية و مواكبة ما يطرأ من مستجدات و تطورات متسارعة في هذا المجال

- فيما يتعلق بالتامين و بعد فتحه على الخواص فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق، و هو ما يعود بالنفع و الخير على المواطن الجزائري الذي تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة، أضف إلى ذلك أنه من الممكن أن تستفيد الجزائر بمزايا نسبية في هذا المجال و ذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا، و بأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة.[1]

ثانيا: الانعكاسات المحتملة على الملكية الفكرية:

خلال تقديم الجزائر طلب الانضمام من أجل توفير حماية للمبدعين، قامت بإصدار قوانين عدة تمنع من اقتناص أو سرقة التكنولوجيا من أصحابها ، حيث أنشأت في سنة1973 المعهد الوطني للملكية الصناعية، كما قامت أيضا بإنشاء الديوان الوطني لحقوق المؤلف وهذا في سنة 1974 وفي مارس سنة 1997 وضعت قانون خاص يتم بموجبه مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والأدبية والفنية.

و تمت مناقشة جانب الملكية الفكرية بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ديسمبر 2003 ، أين طالبت الدول المفاوضة الجزائر بأن تقوم بحماية علاماتها التجارية وأن تقدم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات، وتقديم قوانين تكرس هذه الضمانات بالمصادقة على عدة اتفاقيات متعلقة بهذه الحماية منها ما هو في مجال الملكية الصناعية أو في مجال الملكية الأدبية والفنية. .

[1] مولحساناياتالله، فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، افاق و تحديات، مجلة الإحياء، العدد11، 2005، ص: 353.

مواضيع حقوق الملكية الفكرية وتتمثل في: [1]

- حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها .
- العلامات التجارية المتمثلة في الكلمات التي تشتمل أسماء شخصية وحروفا وأرقاما وأشكالا.
- المؤشرات الجغرافية المحددة لمنشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو أو منطقة تلك الأراضي .
- التصميمات الصناعية شرط أن تكون جدية وأصلية .
- براءات الاختراع .
- التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة لأجل أداء وظيفة إلكترونية .
- حماية المعلومات السرية غير المنشورة من الاستغلال

إن أثر هذه الاتفاقيات سيكون واضحا على الجزائر في مجموعة من الصناعات الدوائية، الغذائية، الكيماوية، الإلكترونية....الخ و يمكن تبيان ذلك من الجانبين.

1- **الانعكاسات السلبية:** و تتمثل في[2]

- تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب هذه القوانين و حضر التقليد.
- من المتوقع أن يترتب على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية زيادة في تكلفة برنامج التنمية نتيجة ارتفاع تكلفة استراد التكنولوجيا و المصروفات الاخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، و حقوق الطبع و النشر و البرمجيات و غيرها، و علاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة.
- من المحتمل ان تساهم اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في زيادة التكاليف المترتبة على الجزائر ، و خصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الإقتصادية المختلفة و بشكل أكثر تحديدا في الزراعة، كما أن قطاع الأدوية- و الذي يعتبر قطاع ينمو بسرعة في الجزائر- سيتعرض لكثير من الضرر من جراء تطبيق هذه الإتفاقية.
- إن التقليد الصناعي يكبد الدول الصناعية عشرات المليارات و بالتالي من المتوقع أن تحصل شركات الأدوية و المستحضرات الصيدلية العالمية ، على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءات الاختراع و حماية تراخيصها في الدول

[1] ليندة همار، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص-ص: 75، 76.

[2] محمدهنشور بلحول، أثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، الجزائر2016-2017، ص: 61.

النامية المنتجة لهذه السلع و خصوصا حماية المنتجات البيولوجية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية و صعوبة الحصول عليها.[1]

- صعوبة نقل التكنولوجيا و براءات الاختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة و هو ما يزيد من تكاليف استعمالها بالنسبة للجزائر.
- الاحتكار و التحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا و الاختراعات و قيمتها المادية.

2- الانعكاسات الإيجابية:

- من المحتمل أن التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى إيقاف هجرة الأدمغة و الكفات المحلية باتجاه الدول الصناعية نظرا لغياب القوانين التي تمس انتاجهم الفكري و الإبداعي.[2]

- إن المستهلك هو المال الأخير لكل بضاعة مهما كان نوعها ، و بالتالي فإن التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية و ذلك بحماية العلامات التجارية للشركات و علامات الخدمة و غيرها من الإشارات المميزة، سوف يؤدي إلى حماية المستهلك من أخطار التزييف خاصة في البضائع و المنتجات الإستهلاكية الأكثر طلبا في السوق و التي تتمتع بأكبر قيمة مضافة ممكنة، و أهم المنتجات المستهدفة بالتزييف المنتجات الصيدلانية إلى جانب قطع الغيار و ألعاب الأطفال.

- قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الإبداعات و الإبتكارات و هو شرط أساسي بالنسبة لشروط جذب الإستثمار.[3]

ثالثا: الإنعكاسات المحتملة على قطاع الجمارك[4]

قطاع الجمارك هو الاخر قد تأثر بسلبيات و ايجابيات نذكرها:

1- الانعكاسات السلبية:

[1] ايات الله مولحسان، محمد الطاهر سعودي، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر مصر، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص،ص:327.

[2] نفس المرجع،ص: 326.

[3] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، ص: 70.

[4] مزروع مسعودة، اثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص:88.

إن اي تخفيض في الرسوم الجمركية قد يؤدي الى انخفاض محسوس في العائدات الجبائية و بالتالي فإن الجزائر عند انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة فإنه من المرتقب ان يحدث انخفاض في الرسوم الجمركية لمختلف السلع و الخدمات و لا يمكنها تجاوزها و غالبا ما تكون هذه السقوف منخفضة و هذا ما سيفقد الجزائر بعد انضمامها الحرية في فرض مستويات معينة من الرسوم الجمركية.

2- **الإنعكاسات الإيجابية**: يمكن أن نختصر أهم الإيجابيات فيما يلي:

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يلزمها تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24 % على مدى 10 سنوات و بالرغم من ان الرسوم الجمركية ستكون منخفضة الا أن التنوع في السلع و زيادة نشاط الاستيراد و دخول سلع جديدة كانت محضورة من قبل قد يزيد من حصيلة الرسوم الجمركية.
- فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فإن اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي قد يلزم ادارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات ما يضطر هذه الأخيرة الى اعتماد تقنيات في التسيير كتوسيع استعمال شبكة الانترنت على مستوى مكاتب الجمركة لتسهيل اجراءات الجمركة للبضائع.
- يمكن تسهيل الاجراءات الجمركية بوضع برامج عمل لتوفير المعلومات و تبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة ، تخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ و المستودعات.

المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات

يتوقع أن يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثيرات كثيرة على قطاع المحروقات، لعل أبرزها هو أن هذا الانضمام يحد من حرية البلد في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع وفق ما تقتضيه مصالحه.

ويمكن استقراء التأثيرات الأولية المحتملة على قطاع المحروقات التي تترتب بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من الزوايا التالية:

أولا : تخفيض التعريفة الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع

إذا كان أمر التعريفة الجمركية الخاصة بالنفط الخام والمشتقات النفطية يبدو لأول وهلة وكأنه غير ذي أهمية بالنسبة للجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا مصدرا وليس مستوردا .فإن التحليل يجب أن لا يغفل نقطة على غاية من الأهمية، وهي أن المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لا تميز بين الحقوق الجمركية عند الاستيراد وعند التصدير، وهنا يمكن أن يحدث التأثير بالنسبة للجزائر، حيث إذا كان الجهد المبذول لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد انصب في الماضي على الحقوق الجمركية عند الاستيراد، فإن وجهة الاهتمام الجديدة، والتي تستوجب حذرا شديدا، هي تخفيض الحقوق

الجمركية عند التصدير، وهذا النوع الأخير من الحقوق هو الذي أصبحت بعض الدول المستهلكة ترافع من أجله وتطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن، ومن شأن تطبيق ذلك إلحاق أضرار كبيرة بالدول المنتجة، والتأثير عليها بصورة واضحة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة.

من جهة ثانية، إن كان يحتمل شيء من الخطر يمكن أن يأتي من جهة الحقوق الجمركية عند التصدير، في شكل انخفاض في الإيرادات الجمركية، فإن مصدر التهديد الأول يبقى هو التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية، حيث من المعروف أن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في البلدان الصناعية، ومن شأن هذا التفكيك إغراق السوق الجزائرية بإنتاج هذه البلدان وتقويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة .حيث إذا كانت المنتجات الخارجية قد بلغت في السنوات الأخيرة درجة كبيرة من الجودة، وأصبحت تتمتع بمواصفات تقنية عالية مدفوعة إلى ذلك بالتشدد الذي فرضه تطور التشريعات البيئية في أمريكا وأوروبا .فإنه المقابل بقيت الصناعة التحويلية الجزائرية بعيدة عن هذه التحولات، وبالتالي ستصبح غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية ذاتها بعد التفكيك الجمركي، بل وستكون عاجزة حتى على الاستمرار في تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية رغم التفكيك التي من المفروض أنه يخدمها، لأن هذه المنتجات الجزائرية تحديدا لا تتوفر فيها ببساطة المواصفات المطلوبة حاليا في الأسواق، ما يعني أنها ستكون هذه المرة في مواجهة الحواجز غير الجمركية .وهذا ما يستدعي إنشاء معامل تكرير جديدة في الجزائر تعمل بالطرق الحديثة،وتحديث المعامل الحالية التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي جهزت بها معامل التكرير الأوروبية والأمريكية.

ولأن الدول المستهلكة لم تخفِ في يوم من الأيام سعيها نحو إبقاء احتكار هذه الأنواع من التكنولوجيا للسيطرة على الأقل على قطاع المصب النفطي، فإن على الجزائر أن تنتبه أن فرصة المفاوضات، سواء تلك الخاصة بالانضمام أو تلك التي تأتي بعد الانضمام، هي الفرصة المثالية بالنسبة للبلدان الصناعية الكبيرة لتمرير الشروط التي تخدم هذه الغاية.

ثانيا : تحديد إمكانية وضع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات

إن مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية التي تم طرحها في دورة الأورغواي، قد تم طرحها بشكل جديد في الدورة الأولى للمفاوضات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995، حيث كانت مناسبة بعث مسار جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2001 بالدوحة فرصة لبروز توجه دولي جديد يسعى تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة إلى تمرير بعض الأفكار التي تصب في خانة الحد من نفوذ بعض المنظمات الدولية التي تدافع على مصالح بلدان العالم الثالث، خصوصا أوبك، وتتضح معالم هذا التوجه في مشروع البرنامج المطروح للمناقشة الذي احتوى فقرة تنص على ضرورة منع جميع أشكال الكارتل.[1]

[1] UNCTAD, Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l'OPEP menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? » (New York et Genova : UNCTAD, 2004), pp.8-18.

وهذا التوجه هو في حقيقته استمرار لتلك الدعوات التي ارتفعت في ساحات النقاش الاقتصادي من قبل، خصوصا في فترات الأزمات النفطية، والتي كان مصدرها عادة هو معسكر الدول المستهلكة، وكانت تدعو إلى تحجيم دور منظمة الأوبك لأنها ترى في شكل تنظيمها شكلا من أشكال الكارتل الذي يسعى عبر ممارسات احتكارية، منها وضع القيود الكمية على الصادرات، إلى الهيمنة على الأسواق.

إن تضمين مشروع برنامج الدوحة عبارة تدعو إلى منع جميع أشكال الكارتل يبدو في ظاهره وكأنه استجابة لهذه الدعوات القديمة، وعليه لا يمكن التقليل من شأن الأخطار التي أصبح يحملها هذا المشروع لمستقبل قطاع المحروقات في الجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا عضوا في منظمة الأوبك المستهدفة، حيث تفقد المنظمة كل إمكانية للتأثير على السوق، وتصبح هدفا للأطراف التي تستهدفها، خاصة أنه بدأت تطفو على الساحة في السنوات الأخيرة عناصر جديدة يمكن أن تحمل في ثناياها تفسيرا جديدا لاستثناءات المناعة والسيادة الواردة في المادة 20 من نص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، بما يعنيه ذلك من هدم للحماية التي كانت موجودة من قبل، وعلى سبيل المثال فقد أبدت الولايات المتحدة في عام 2001 نيتهما في رفع دعوى ضد دول منظمة الأوبك أمام
لجنة فض النزاعات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.[1]

إن واجب الجزائر قبل الانضمام وبعد الانضمام العمل مع البلدان النفطية الأخرى،خصوصا داخل إطار أوبك، للتأثير على مسار المفاوضات والعمل على عدم تطبيق المادة11 بالمعنى الذي تريده بعض الدول المستهلكة لأن ذلك سيغلق الباب أمام إستراتيجية التأثير على الأسعار من خلال التحكم في الكميات المعروضة في السوق .ولن يترك أمام الدول المنتجة،والجزائر واحدة من هذه الدول، وسيلة تعتمد عليها لتعظيم المداخيل في قطاعاتها النفطية والغازية سوى الاستراتيجيات التجارية لشركاتها الوطنية .وهو الدور الذي لا تستطيع الشركات الوطنية، خصوصا سوناطراك، القيام به بعد التحولات الكبيرة في هياكل الأسواق وعمليات الاندماج النفطي الكبيرة التي حدثت بين الشركات الرئيسية المعروفة في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة والتي أوجدت تكتلات نفطية عملاقة.

كما يجب على الجزائر التعاون مع الدول النفطية الأخرى للدفاع عن الاستثناءات الواردة في بعض المواد وتثبيت المعنى المقصود منها لأنها استثناءات تصب في مصلحة الجزائر، و من هذه الاستثناءات الاستثناء الوارد في المادة 11 الفقرة 11.2والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " تحفيز تجارة هذه المنتجات في الأسواق الدولية " ، وقد فسر البعض هذه الجملة بأن أحد المعاني المقصودة بها هو تمديد الفترة الزمنية التي يمكن فيها طرح هذه المنتجات في الأسواق الدولية، لأن إلغاء القيود عليها سيعمل على استنزاف هذه المنتجات (البترول الخام خاصة)، والتي هي في الأصل مواد أولية غير متجددة و آيلة للنضوب.[2]

ثالثا : من زاوية تحديد إمكانية اعتماد إستراتيجية ازدواجية الأسعار

[1] نفس المرجع ص:19

[2] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ،الجزائر، 2007-2008،ص: 163.

إن بعض بنود اتفاقية الإعانات والإجراءات التعويضية يمكن حملها على عدة أوجه، وهنا تكمن أهمية هذه الاتفاقية . فهي مثلا تحتوي بندا ينص صراحة أنه لا يمكن اعتبار مسألة ازدواجية الأسعار للمنتج الواحد في السوقين المحلية والدولية إجراء خاصا بالمعنى الذي تعطيه الاتفاقية لهذه الكلمة، يستدعي في حالة ثبوته الرد عليه باجراءات ردعية، وذلك في الحالة التي تكون الاستفادة من هذا الاجراء جماعية ودون تمييز بين كل الصناعات المحلية،بصرف النظر عن كونها صناعة وطنية أو صناعة أجنبية.

إن من مصلحة الجزائر أن تبقى الممارسة الحالية القائمة على اعتماد مستوى أسعار محلي منخفض مقارنة بمستوى الأسعار في السوق الدولية، وعليها أن تنتبه أنه إذا ما تطور الأمر مستقبلا في صالح الأطراف التي تعمل على تأكيد المعنى الذي يفيد أن تطبيق مبدأ ازدواجية الأسعار هوشكل من أشكال الدعم، فإن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على البلدان النفطية وفي مقدمتها الجزائر،حيث سيحرمها ذلك من إمكانية الاستفادة من الوضع التفضيلي الذي تتمتع به حاليا، باعتبارها بلدا يملك موارد نفطية وغازية هامة بأسعار تنافسية يسمح لها بتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق قيام صناعة محلية قوية موجهة نحو التصدير، خاصة في المشتقات النفطية والبتروكيماوية[1].

رابعا : من زاوية تجارة الخدمات:

من المؤكد أن يكون للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثير على مختلف أنشطة الخدمات في قطاع المحروقات، غير أن أشكال هذا التأثير بالنسبة للجزائر لا تزال غير محددة، لأن مسار المفاوضات في قطاع الخدمات عموما وليس خدمات قطاع المحروقات فقط لا يزال في بداياته، وعليه فإنه هذا التأثير يتوقف على تطور مسألة المفاوضات في المستقبل.

يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل أولا إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال .وهذه الغاية يحتاج تحقيقها إلى القيام بتحولات هيكلية كبيرة تشمل إلغاء الاحتكارات والاندماجات العمودية .وقد شرعت بعض القوى الصناعية في تطبيق ذلك على أرض الواقع (مثال الاتحاد الأوروبي)، وذلك عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة(الإنتاج والنقل والتسويق) ومعاملة كل نشاط على حدة .وقد كانت البداية بقطاع الغاز، ولا يستبعد أن يمتد هذا الفصل في المستقبل إلى قطاع النفط .وهو ما يجب أن تنتبه له الجزائر من الآن، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجة عموديا، رغم أنها بادرت ومنذ الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة، احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدمية تقريبا.

إن المطلوب من الجزائر هو ألا تنتظر انتهاء مسار المفاوضات الخاصة بقطاع الخدمات عموما وخدمات قطاع المحروقات على وجه الخصوص، حتى تبادر إلى إعادة هيكلة قطاعها، بل عليها من الآن أن تسعى إلى وضع تصور عام لتنظيم القطاع، وتكييفه مع التطورات الدولية، لكي يسهل عليها مواجهة التحديات المستقبلية في هذا الميدان.

[1] نفس المرجع، ص:164

إن الواقع الحالي للسوق الوطنية لخدمات قطاع المحروقات يعكس المرحلة التي بلغها انفتاح القطاع، وهنا فإن درجة الانفتاح متباينة بين الأقسام المختلفة لسوق الخدمات، فهي عالية في بعض الأقسام وتكاد تكون منعدمة في أسواق أخرى.

إن قياس التأثيرات المحتملة على قطاع المحروقات بالجزائر في مجال الخدمات تبقى متضاربة، فهناك من يرى أن الشركات الجزائرية ستخسر بعد الانفتاح التجاري الكامل، وتفقد قسما من السوق المحلية لأنها سوف لن تقوى على المنافسة، خصوصا وأن التفضيل القطاعي للشركات الجزائرية في مجال الأسعار لا يزيد حاليا عن% 15 ، كزيادة مقبولة عن أسعار الشركات الأجنبية، وهذه النسبة يراها هؤلاء متواضعة .وهناك البعض الآخر الذي يرى أن الشركات لن تخسر كثيرا، والأرجح أنها ستحافظ على حصتها في السوق، لأن جو المنافسة ليس غائبا عن هذه السوق الآن، بل ويمكن أن ترفع هذه الحصة، بالنظر إلى أن المنافسة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال الإنتاج والاستثمار.

و من جهة ثانية، يرى هؤلاء أنه يجب أن لا ينظر إلى المسألة من زاوية التحديات التي يطرحها هذا الانضمام على نشاط القطاع محليا فقط، وإنما يجب النظر أيضا من زاوية الفرص التي يفتحها خارجيا، لأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وزيادة انفتاح قطاع الخدمات في العالم، يعني فتح آفاق جديدة أمام قطاع المحروقات بالجزائر، بحيث يمكن لهذه الخدمات أن تساهم في تعزيز موقع الشركات الجزائرية وخصوصا سوناطراك، لأن كل شركات الخدمات الجزائرية باستثناء شركة SNTM HYPROC لا تملك حاليا نشاطات تصديرية، رغم أنه سبق لمعظمها أن قامت في الماضي في مناسبات عرضية بعمليات من هذا القبيل.[1].

[1] بلقاسم سرايري،مرجع سبق ذكره ص:167.

الخلاصة:

يدخل قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني، من خلال إرساء قواعد و أسس النظام الاقتصادي العالمي، و هو نظام اقتصاد السوق،و قد توصلنا للنتائج التالية من خلال دراستنا لهذا الفصل:

– على الرغم من حجم الموارد الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري إلا أن مجموعة خصائص تعيقه كونه اقتصاد مديونية، اقتصاد ريعي و اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد،

– السمة البارزة المرافقة للاقتصاد الجزائري الخاصة بأحادية الموارد المالية و ضعف البناء الهيكلي المتوازن في الاقتصاد، يرافقها السبب الحقيقي لبقاء هذه الصفة، و هو إشكالية تحفيز جهاز العرض بهدف دعم إنشاء نسيج مؤسساتي فعال قادر على إيجاد السلع و الخدمات في المجتمع ، والتقليل من حجم الواردات إضافة إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، فتراجع أداء الاستثمار المحلي و الأجنبي جعل الموارد النفطية الممول البارز لخزينة الدولة و من ثم للسياسة المالية التوسعية المبنية على التوسع في الإنفاق العام، ومن أجل تفادي استمرار ظاهرة هيمنة الريع البترولي على موارد ميزانية الدولة لابد على السلطات العمومية إيجاد مختلف السياسات لخلق اقتصاد مبني على المؤسسة وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى تحسين بيئة الأعمال من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها .

– هذا الوضع بواقعه و سياساته يظهر حجم الآثار السلبية المتوقعة على المدى القصير و المتوسط، و التي يمكن للاقتصاد الوطني أن يتعرض لها في حال نجحت الجزائر في اكتساب عضوية في المنظمة،بالرغم من بعض الامتيازات التي يمكن أن يتيحها الانضمام في بعض المجالات على المدى الطويل، و بهذا يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية و السلبية بالتعاون مع الخبراء و المختصين في شؤون المنظمة العالمية للتجارة، بغية التخفيف و الحد من بعض الآثار السلبية التي ستنجم عن تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة، و تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة و الفرص التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية.

الخاتمة:

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث هذه الأخيرة سعت منذ نشأتها إلى تحرير المبادلات الاقتصادية العالمية من أجل إعطاء نفس جديد للسوق العالمي، إلاّ أن هذه الاتفاقية لم تأت إلا لخدمة مصالح الدول المتقدمة،وهذا ما نستخلصه من خلال معظم جولاتها، فبالإضافة إلى أنّها واجهت الفشل أكثر من مرة وأن قضايا الخلاف لم تحسم إلاّ في جولة هي أطول جولات(الغات) المتمثلة في جولة الأوروجواي، التي حاولت إعادة ترتيب ومراجعة النقائص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة، حيث أدمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل مثل تجارة الخدمات، السلع الزراعية، إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية المنازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائدا في الجات.

فالمنظمة العالمية للتجارة تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا، حيث أنّها تقوم على مبادئ من شأنها تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير التعريفية بالإضافة إلى إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

و تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات للاقتصاد الوطني ، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى إرساء قواعد النظام الاقتصادي العالمي السائد.

ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي ، قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، التي تعد خطوة تتيح فرصا حقيقية للمؤسسات الوطنية للدخول في شراكة فاعلة مع الشركات العالمية و الاستفادة من خبراتها.

و عليه فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تعتبر في حد ذاتها خطوة تساعد على اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير تجارتها الخارجية و إيجاد فرص عمل للمواطنين الجزائريين بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات و الخدمات الجزائرية للوصول إلى الأسواق العالمية، و إصلاح نظامها القانوني و التشريعي تماشيا مع التطورات العالمية الجديدة ، في إطار عولمة الاقتصاد و شموليته و في ظل هذا التحرر لابد على الجزائر مواكبة هذه التغيرات العالمية و الإقليمية ،و الانسجام معها كسبا للخبرة و تحسين الخدمة . و الدخول في مساعي حقيقة الانضمام وكسب رهاناته و تكييف القوانين الوطنية مع القوانين الدولية و تحيينها ، من حسم موضوع الانضمام و تجسيده على أرض الواقع و تحرير جميع القطاعات الصناعية و الخدماتية ، و إعطائها نوعا من الاستقلالية و تقليل حدوث المخاطر المحتملة عليه.

أولا: نتائج البحث:

من خلال بحثنا هذا يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها والمتمثلة فيما يلي:

-إن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وإحلالها محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة من خلال إعلان مراكش يمكن اعتباره استكمالا للحلقة المفقودة في الثالوث الذي يسير النظام الاقتصادي الدولي، وعليه فإن المنظمة أوكلت لها مهمة رسم السياسات التجارية الدولية وبذلك اكتملت الحلقة المفقودة.

-. المنظمة العالمية للتجارة جاءت بأجهزة و آليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الجات GAAT ، هذه الآليات تضمن لها القوة و الفعالية و الصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء بها ، على الالتزام بالمبادئ

و القواعد الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة. و للسهر على حماية حقوق جميع الدول الأعضاء ، و هذا ما ساعد و حفز الكثير من الدول النامية على الانضمام إليها.

- و على الرغم من تقدم أعمال المنظمة العالمية للتجارة و الذي تجسد من خلال عقد عدة مؤتمرات وزارية، إلا أنها صادفت عدة عراقيل و تحديات تعيق مسارها ومن بين هذه التحديات نجد تحديات داخلية وتتمثل في (تحدي الدول النامية، تحديات دول آسيان....)، وتحديات خارجية تتمثل في (التحدي الإسلامي، التحدي الثقافي،

و تحدي الارهاب....الخ).

- إنّ الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يأتي سعياً منها لتحقيق مجموعة من الأهداف، التي تتمثل أساسا في مسايرة التجارة الدولية، وكذا إنعاش الاقتصاد الوطني و الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة وغيرها من الأهداف.

- وفي إطار مشروع العضوية إلى هذه المنظمة و الالتزام بشروطها ، فقد قطعت الجزائر عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية، انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف، ولم يبق أمامها إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري.

- إن الدول النامية التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بهدف تقديم المزيد من التنازلات، التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة .والجزائر ليست في منأى عن هذه الحالة، إلا بمقدار ما يتميز به مفاوضيها مع نظرائهم في الدول المعنية، فيما يمكن استغلاله من الأوراق والإمكانيات،و لولا تباطؤ الجزائر و ترددها في إعلان رغبتها بالانضمام لكانت هذه الشروط أسهل بكثير ولاختصرت الزمن في بلوغ ذلك.

– على الرغم من حجم الموارد الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري إلا أن مجموعة خصائص تعيقه كونه اقتصاد مديونية، اقتصاد ريعي و اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد،

– السمة البارزة المرافقة للاقتصاد الجزائري الخاصة بأحادية الموارد المالية و ضعف البناء الهيكلي المتوازن في الاقتصاد، يرافقها السبب الحقيقي لبقاء هذه الصفة، و هو إشكالية تحفيز جهاز العرض بهدف دعم إنشاء نسيج مؤسساتي فعال قادر على إيجاد السلع و الخدمات في المجتمع ، والتقليل من حجم الواردات إضافة إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، فتراجع أداء الاستثمار المحلي و الأجنبي جعل الموارد النفطية الممول البارز لخزينة الدولة و من ثم للسياسة المالية التوسعية المبنية على التوسع في الإنفاق العام، ومن أجل تفادي استمرار ظاهرة هيمنة الريع البترولي على موارد ميزانية الدولة لابد على السلطات العمومية إيجاد مختلف السياسات لخلق اقتصاد مبني على المؤسسة وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى تحسين بيئة الأعمال من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها .

– هذا الوضع بواقعه و سياساته يظهر حجم الآثار السلبية المتوقعة على المدى القصير و المتوسط، و التي يمكن للاقتصاد الوطني أن يتعرض لها في حال نجحت الجزائر في اكتساب عضوية في المنظمة،بالرغم من بعض الامتيازات التي يمكن أن يتيحها الانضمام في بعض المجالات على المدى الطويل، و بهذا يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية و السلبية بالتعاون مع الخبراء و المختصين في شؤون المنظمة العالمية للتجارة، بغية التخفيف و الحد من بعض الآثار السلبية التي ستنجم عن تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة،

و تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة و الفرص التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية.

ثانيا: الإقتراحات:

بعد دراسة الموضوع يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات للجزائر التي نعتقد انها تتناسب مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الدولي .و يمكن تلخيص هذه الاقتراحات فيما يلي:

– على الطرف الجزائري مواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة برؤى متوازنة؛ مع التأكد من قدرة الطرف الجزائري على التفاوض مع الطرف الآخر بما يخدم المصلحة الوطنية ودراسة ملف الانضمام دراسة اقتصادية وقانونية.

– الاستمرار في تعديل و تكييف المنظومة القانونية و التشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات الانضمام.

– إصلاح المنظومة المصرفية و الجبائية و الجمركية.

– العمل على تنويع و تطوير هيكل الإنتاج الزراعي و الصناعي و إعادة تشكيل قائمة الصادرات؛ و مواصلة العمل في إطار التأهيل الإداري للمؤسسات الاقتصادية و أخذ الخبرة الدولية.

– ضرورة الاستمرار في المطالبة بالمساعدات التقنية الكفيلة لتسريع من عملية الانضمام مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومساعدته على الصعوبات التي تعترضه.

– زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة والتنافسية وتخفيض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات و المقاييس العالمية.

– تشجيع استهلاك المنتجات المحلية من خلال تطبيق التوصيات السابقة الذكر ليضاهي المنتوج الدولي

– يتعين على الجزائر التنسيق مع الدول النامية التي ظروفها شبيهة بظروف الدولة الجزائرية لإقامة تكتل او تجمع في كيانات كبيرة تمكنها من إجراء البحوث التطبيقية و بحوث الابتكارات ذات التكاليف المرتفعة.

– ضرورة تشكيل لجان متخصصة في مختلف المجالات لتشرف على تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية تجاه المنظمة العالمية للتجارة، و الإطلاع على خبرات الدول النامية العضوة في المنظمة العالمية للتجارة و خاصة تلك الدول التي أوضاعها تشابه أوضاعنا.

– يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الايجابية و السلبية بالتعاون مع الخبراء و المختصين في شؤون المنظمة العالمية للتجارة، بغية التصدي و تفادي مختلف الآثار السلبية التي ستنجم عن تطبيق مختلف اتفاقيات المنظمة، و تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة و الفرص التي تقدمها المنظمة للدول النامية.

ثالثا: أفاق البحث:

و في الأخير لا نقول أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع، و أننا ألممنا بكل تفاصيله، إما بسبب عجزنا

و ضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري أو بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من الهيات المعنية، و رغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة نرجو أن تكون ثمرة جهود مثمرة للطلبة من خلال الاستفادة منه في بحوثهم و مذكراتهم المستقبلية، و لهذا يبقى موضوع هذه الدراسة إشكالية يمكن معالجتها بطرق أخرى في الدراسات التي سيقوم بها الطلبة و الباحثين مستقبلا ومن بين المواضيع التي يمكن اقتراحها:

– أثار عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب

1- رندة بعث، مناهضو العولمة في إيفيان الفرنسية، سوريا 2005.

2- سليم سعداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية،دار الخلدونية، الجزائر 2008.

3- سمير صارم، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، الطبعة1 ، سوريا 2000 .

4- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان 2005.

5- الشيخ فيصل مولوي، موقف الإسلام من العولمة، مركز المدينة المنورة للعلم و الهندسة، العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية 2000.

6- عبد الحميد عبد المطلب، الجات و آليات المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003 .

7- عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية و الإقليمية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الإعلان، بنغازي 1999 .

8- عبد الله بلقزيز و آخرون، إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

9- عبد سعيد عبد اسماعيل، العولمة، مجد الأندلس الخضراء، السعودية 2001.

10- محمد ابراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2008.

11- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر2003.

12- نبيل حشاد ، الجات و منظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، مكتبة الأسرة ، القاهرة 2001.

13- يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2010.

الرسائل و الاطروحات الجامعية :

1- خير الدين بلعز، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، التحديات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية، جامعة بسكرة 2015/2014.

2- ايات الله مولحسان، محمد الطاهر سعودي، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر مصر، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011.

3- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ،الجزائر، 2007-2008.

4- بن عيسي شافية، أثار و تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

5- بوعيشي الجوهر، بوعيشي نسيمة، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين المسعى و التحديات،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،2017/2016.

6- توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة ام البواقي- الجزائر، 2015/2014.

7- توايتية الطاهر، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغير و المتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، 2015/2014.

8- حاج رابح نورة ، الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكساته على الاقتصاد الوطني ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون،القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو 2002.

9- [1]سلمى صالحي واخرون : انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثارها على الاقتصاد الوطني، ليسانس علوم تجارية المدرسة العليا للتجارة.

10- سليم عقون ، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية – مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ، 2009.

11- علاء جبار أحمد سعيد، الدولة القطرية العربية بين العولمة و الخيار القومي العربي، رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2001.

12- علوش صبرة اسمهان ، يحي نصيرة، مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر ، جامعة بجاية،الجزائر، 2013-2014.

13- غرزي سليمة ، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة ماجيستير ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2008.

14- ليندة هماز، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2014-2015.

15- محمدهنشور بلحول، أثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، الجزائر2016-2017.

16- مزروع مسعودة، اثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

17- عقعاق نادية، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2015/2014.

18- هماز ليندة،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستير ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.

المجلات و الدوريات:

1- بشكير عابد ، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2014/2001) المركز الجامعي غليزان.

2- بشير مصطفى "نهاية الريع،الأزمة و الحل ، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015.

3- البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرية السعودية 1997.

4- بوخاري امنة،د.براهيمي بن حراث حياة، جدلية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 12، نوفمبر 2018.

5- التقدم في مجال التنمية ، اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول ، الجزائر المغرب تونس ، السداسي الثاني 2004.

6- د.حيدوشي عاشور،د. وعيل ميلود،أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات،العدد الخامس، جوان 2017.

7- د.كمال رزيق ، د.فارس مسدور ، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة ، 2002.

8- د.مغنية موسوس، ضبط الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 04، العدد 02، 2018

9- زيدان محمد، الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد03، 2004.

10- سلامي ميلود،بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الإنضمام، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية،المجلد 01، العدد 07،سبتمبر 2017.

11- سليمان ناصر، مقال التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث العدد 2002/01.

12- صالح صالحي ،اثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف 2002.

13- صالح صالحي، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 01،2001.

14- صالح صالحي، مطبوعة تحت عنوان : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2005 ، جامعة سطيف.

15- ضيف محمد،.عزوز احمد، واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر و الية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، 2018.

16- عبود زرقين ، توايتية الطاهر، الاثار المرتقبة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارةعلى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد43، جامعة بغداد، 2015.

17- عبود زرقين و توايتية الطاهر، أثار و انعكاسات انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسسير و العلوم التجارية، العدد 10، جامعة المسيلة، 2013.

18- عياش قويدر، أ.براهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، 2014.

19- عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02.

20- غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس.

21- قرار وزراء خارجية دول آسيان في 30 نوفمبر 1999.

22- محمد شريف بشير، قمة آسيان، كيان واحد لعشر دول عام 2020 ، تاريخ الإصدار 1995/05/12.

23- التقدم في مجال التنمية ، اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول ، الجزائر المغرب تونس ، السداسي الثاني 2004 ، ص 263-271.

24- منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية، نيويورك و جنيف 2003.

25- مولحسان ايات الله، فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الاحياء، العدد 11.

26- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل،مجلة الباحث،العدد03، جامعة شلف،2004.

27- هيكل منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية السعودية 2017.

28- جريدة الاحداث : العدد 879 ، 24-2005/03.

29- جريدة الخبر : العدد ،4328 ، 2005/02/26 ، ص:2.

مواقع الانترنت:

1- منظمة التجارة العالمية https://www.marefa.org

2- رؤول مارك جونار ، وثيقة urfig، تحليل خاص بمنظمة التجارة العالمية، أكتوبر 2001 ، تاريخ الاطلاع :2019/05/30 .www.oxfam.org.

3- . خوسية فرناندیز، مقابلة نظمتها مجلة الإصلاح الاقتصادي الأمريكية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية(cipe) على الموقع .http://www.cip.org تاريخ الإطلاع :2019/05/25.

4- محمد آدم ، عوامل ظهور العولمة ، موقع المدينة المنورة لعلم الهندسة ، الأنترنت (موقع العولمة) على الموقع .http://annaba.org/nba42/awlamah .

5- صلاح الفضلي، العولمة لمصلحة الأغنياء الرأي العام الكويتية ، الأنترنيت – موقع العولمة .http://annaba.org/nba42/awlamah

6- www.geocities.com محمد عابد الجابري ، العولمة و الهوية الثقافية ، عشر أطروحات الأنترنت (موقع العولمة).

7- علي بن شويل القرني ، العولمة و حكومة العالم الجديدة، www.suhuf.net.

8- -الجزائر-تؤكد-سعيها-منظمة-التجارة العالمية--
https://arabic.sputniknews.com/business/201802051029774211

9- [1]تصريح وزير التجارة الجزائري"سعيد جلاب" للإذاعة الجزائرية يوم 2018/12/04على الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20181204/156703.html.

10- https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-

11- بوابة الوزير الأول نقلا عن الوقع : httP: //www.Premier.ministre بتاريخ 2019/06/10

12- https://al-ain.com/article/turkish-lira-is-retreating-against-the-dollar

13- algeria.dz/pdf/rapportba2017/tableauxannexes_2017.pdf https://www.bank-of

14- https://ecomedfot.blogspot.com/2016/12/Relationship.Algeria.World.Trade.Organization.motives.objectives.WTO.accession.2017.2018.2019.2020.html

15- www.bank-of-algerie.dz Banque d'Algerie,les annexes des rapports des année 2010

16-هيكل منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة 2017 ، أطلع عليه بتاريخ 2019/04/10، على الموقع:

https://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors.

17- مدني بن شهرة العلوم الإنسانية : العدد 18 ،السنة الثانية، فيفري 2005. أطلع عليه في: 2019/05/28.www.uluminsania.net

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

[1]- Organisation mondial du commerce, division de l'information et des relations avec les médias ,2 eme édition, Genève, suisse, 2001,p :04.

[2]- UNCTAD, Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l'OPEP menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? » (New York et Genova : UNCTAD, 2004), pp.8-18.

3- le programme de soutien a la relance économique, rapport de consulat d'Algérie à montread,